الشكل ٣٣ (تابع)

تدفقات التجارة بحسب القارة
(مجموع قيمة الواردات بملايين الدولارات الأمريكية، سيف؛ متوسط الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٦)

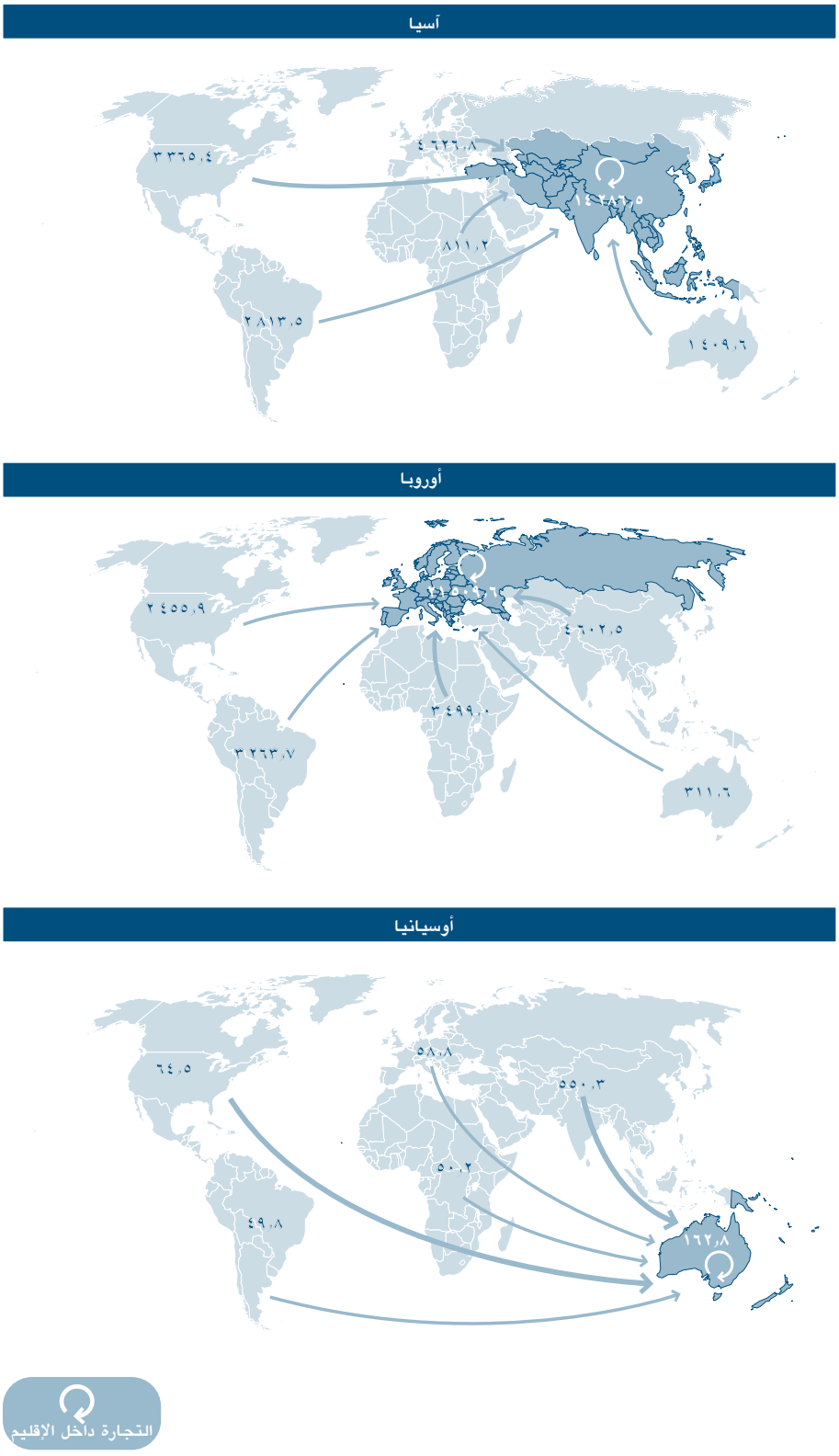

الشكل ٣٤

الواردات والصادرات من الأسماك والمنتجات السمكية لمختلف الأقاليم،
مع الإشارة إلى صافي العجز والفائض

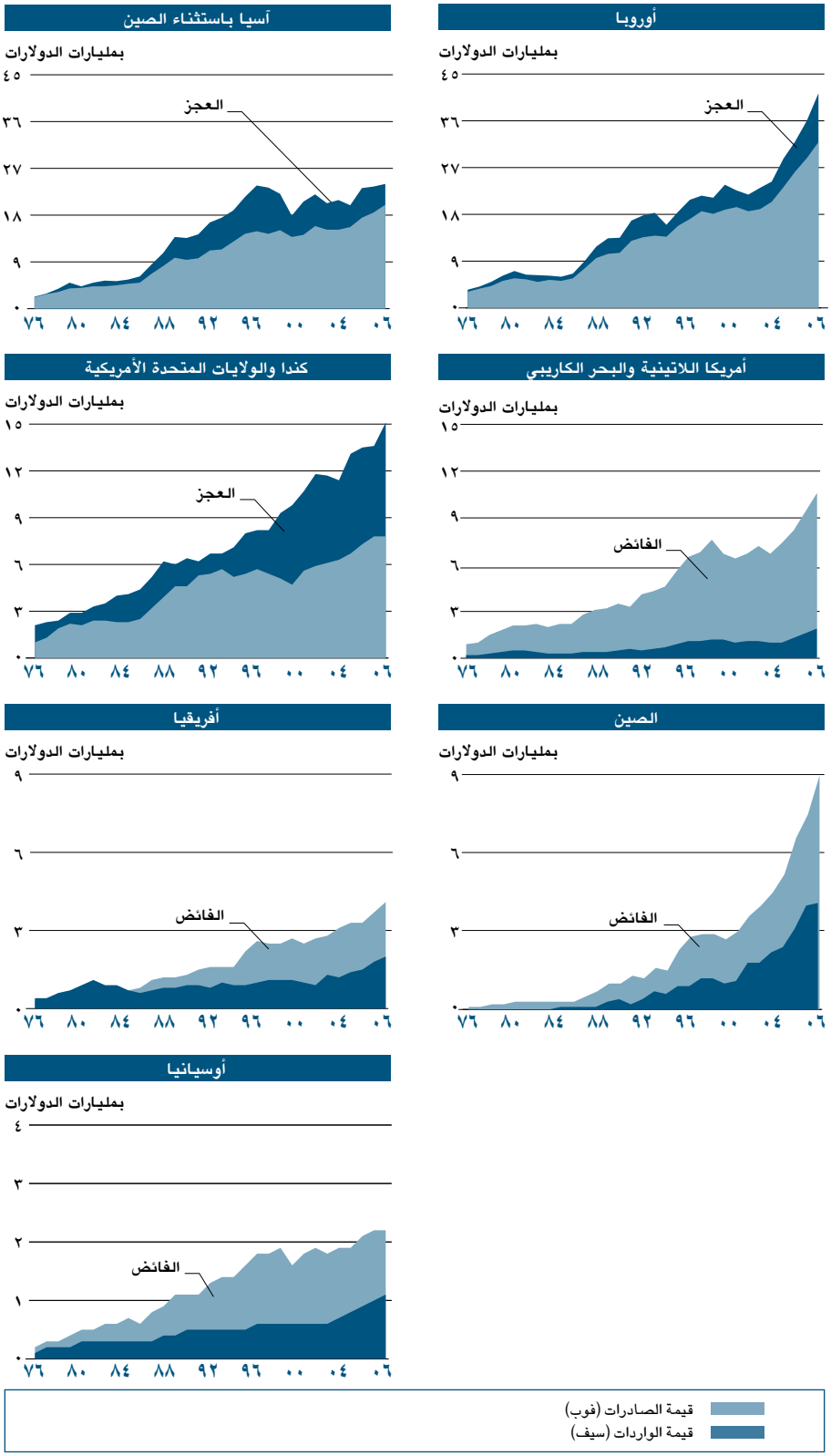

وقد كان من القضايا الرئيسية مؤخرا في ما يتعلق بالتجارة الدولية في منتجات مصايد الأسماك ما يلي:

- قيام المشترين والبائعين الدوليين بالقطاعي بإدخال معايير خاصة بشأن سلامة الأغذية وجودتها، والصحة الحيوانية، والاستدامة البيئية، والأغراض الاجتماعية؛
- استمرار المنازعات التجارية المتعلقة بالصادرات من الأربيان والسلمون؛
- تزايد قلق الجمهور العام وقطاع البيع بالقطاعي بشأن الاستغلال المفرط لبعض الأرصدة السمكية؛
- تبنّي بائعي القطاعي الرئيسيين نظام العلامات الإيكولوجية؛
- إصدار شهادات لتربية الأحياء المائية بوجه عام وللأربيان بوجه خاص؛
- المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية؛
- التوسع في مجالات التجارة الإقليمية، وفي الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية؛
- المفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادي من جانب، والاتحاد الأوروبي، من الجانب الآخر؛
- الاحترار العالمي وتأثيره على قطاع مصايد الأسماك؛
- ارتفاع أسعار الطاقة وتأثيره على مصايد الأسماك؛
- ارتفاع أسعار السلع الأساسية بوجه عام وتأثيره على المنتجين وكذلك على المستهلكين.

السلع الأساسية

ينصب تركيز التجارة، في أسواق العالم، بصفة رئيسية على الأنواع عالية القيمة، من قبيل الأربيان والسلمون والتونة والأزميليات[٢٠] والقاروس والأبراميس. إلا أن عددا من الأنواع العالية الحجم ولكن المنخفضة القيمة نسبيا يتجر به أيضا بكميات كبيرة ليس فحسب على الصعيد الوطني وداخل مناطق الإنتاج الرئيسية (من قبيل آسيا وأمريكا الجنوبية) بل أيضا على الصعيد الدولي. ويجري استزراع كثير من هذه الأنواع. ومع حدوث النمو الهائل في إنتاج تربية الأحياء المائية في العقود القليلة الأخيرة، زادت أيضا المساهمة المطلقة والنسبية للمنتجات المستزرعة في التجارة الدولية زيادة كبيرة. وكثير من الأنواع التي سجلت أعلى معدلات نمو في السنوات القليلة الأخيرة يوجّه معظمها إلى التصدير. وتتجاوز حاليا معدلات نمو صادرات أنواع من قبيل السلور والتيلابيا ٥٠ في المائة سنويا. وهذه الأنواع تدخل أسواقا جديدة لم تكن إلى بضع سنوات فقط معروفة فيها تقريبا. وهذا يسلط الضوء على إمكانية تحقيق مزيد من النمو في إنتاج وتجارة واستهلاك أنواع ومنتجات تلبي احتياج المستهلكين إلى شرائح لحم أبيض معتدلة السعر ويباع معظمها من خلال قنوات السوبر ماركت أو خدمات الأغذية. وثمة أنواع كثيرة، من قبيل السلمون والتونة والتيلابيا، تزايد الاتجار بها في شكل معالج (شرائح أو جِزَل). بيد أن تجارة منتجات كثيرة من منتجات تربية الأحياء المائية ما زالت غير موثقة جيدا لأن التصنيف المستخدم دوليا لتسجيل الإحصاءات التجارية الخاصة بالأسماك لا يميز في تلك الأنواع ما بين أنواع برية وأخرى مستزرعة.

ونتيجة لارتفاع قابلية الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك للتلف، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من كمية التجارة الدولية في الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك يجري معالجته، وإن يكن بدرجات متفاوتة. ففي عام ٢٠٠٦، كانت حصة الأسماك الحية أو الطازجة أو المبّردة خفيفا ١٠ في المائة بحسب الكمية، ولكنها كانت تمثل أكثر من ١٨ في المائة بحسب القيمة. فالأسماك الحية والطازجة قيِّمة ولكن من الصعب الاتجار بها ونقلها، وكثيرا ما تخضع للوائح صحية ولمعايير جودة صارمة. ومع ذلك، فقد زادت تجارة الأسماك الحية في السنوات الأخيرة نتيجة للتطورات التكنولوجية، وتحسن اللوجستيات، وتزايد الطلب. وتشمل أيضا الإحصاءات الدولية بشأن تجارة الأسماك الحية تجارة أسماك الزينة، العالية من حيث القيمة ولكنها تكاد لا تُذكر من حيث الكمية المتجر بها.

وزادت الصادرات من الأسماك المجمدة في العقد المنصرم، من ٣١ في المائة من مجموع كمية صادرات الأسماك في عام ١٩٩٦ إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٦. وبلغ مجموع صادرات الأسماك المعدة والمحفوظة ٩,٣ مليون طن (بمكافئ الوزن الحي) في عام ٢٠٠٦، تمثل ١٧ في المائة من مجموع الصادرات (مقابل ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦). وكانت صادرات الأسماك المقددة تمثل ٥ في المائة من مجموع الصادرات في عام ٢٠٠٦، حيث ظلت مستقرة نوعا ما في العقد الأخير. وفي عام ٢٠٠٦، كانت صادرات منتجات مصايد الأسماك غير الغذائية تمثل ٢٩ في المائة من مجموع صادرات الأسماك من حيث الكمية، وكان مصدر نسبة كبيرة منها هو بلدان أمريكا الجنوبية.

الشكل ٣٥

أسعار الأربيان في اليابان

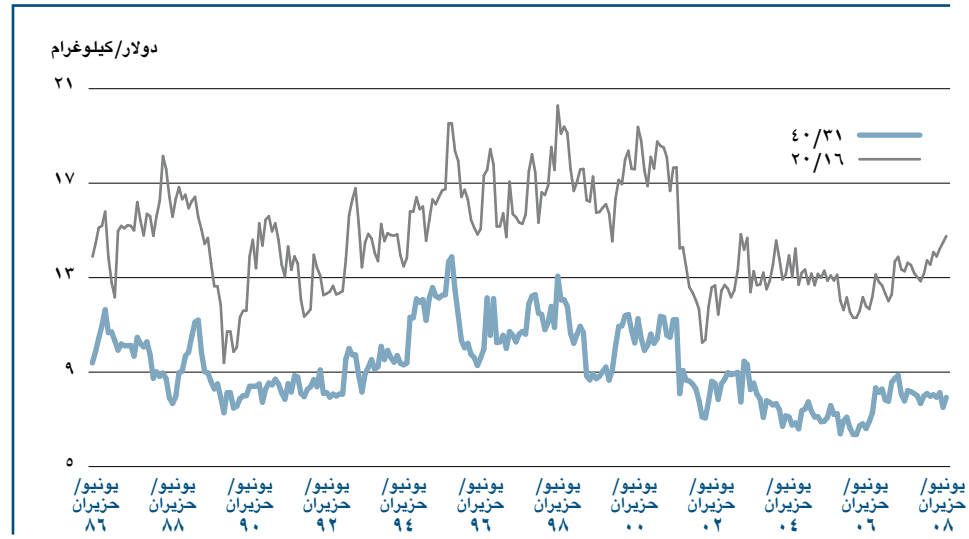

ملاحظة: ٢٠/١٦ = ١٦ إلى ٢٠ قطعة في الرطل؛ ٤٠/٣١ = ٣١ إلى ٤٠ قطعة في الرطل.
وتشير البيانات إلى أسعار البيع بالجملة لأربيان النمر الأسود منزوع الرأس مع وجود الصدفة عليه. المنشأ: إندونيسيا.

الأربيان

ما زال الأربيان هو أكبر سلعة منفردة من حيث القيمة، حيث يمثل ١٧ في المائة من مجموع قيمة منتجات مصايد الأسماك المتجر بها دوليا (٢٠٠٦). وعلى الرغم من تزايد أحجام صادراته، فإن حصته أخذت في التدني، حيث أظهر متوسط أسعاره اتجاها هبوطيا. والبلدان المصدرة الرئيسية للأربيان، من حيث القيمة، هي تايلند والصين وفييت نام. وفي عام ٢٠٠٧، كانت واردات الأربيان أضعف في كل من الولايات المتحدة الأمريكية (وهي المستورد الرئيسي للأربيان) واليابان، بينما وطّد الاتحاد الأوروبي وضعه كأكبر سوق للأربيان في العالم. وعدا عن المملكة المتحدة، شهدت البلدان الأوروبية الكبرى جميعها اتجاها مستقرا أو متزايدا لواردات الأربيان، وانخفضت أسعار الأربيان المستزرع نتيجة لتناقص الطلب عليه، بينما ارتفعت أسعار الأربيان البري في أوائل عام ٢٠٠٨ (الشكل ٣٥). ومع تعرُّض الأسعار وهوامش الربح للضغوط، يبحث حاليا منتجون كثيرون للأربيان المستزرع إمكانية إتباع استراتيجيات تنويع وإضافة قيمة للتصدي لضعف الأسعار، ومن بين تلك الاستراتيجيات تخفيض الإنتاج توخيا لتحقيق استقرار الأسعار.

السلمون

زادت حصة السلمون (بما في ذلك التروت) في تجارة العالم زيادة كبيرة في العقود الأخيرة وأصبحت تمثل الآن ١١ في المائة. وتعود هذه الزيادة بصفة رئيسية إلى النمو القوي في استزراع السلمون والتروت في شمال أوروبا وفي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. وقد تذبذبت الأسعار تمشيا مع التحولات المفاجئة التي حدثت في المعروض منه، حيث بلغت مستويات قياسية في عام ٢٠٠٦، إلا أنها عادت إلى مستويات عادية بدرجة أكبر في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. فتركيز الصناعة يمكّن المنتجين من الاستفادة من وفورات الحجم، لاسيما في استخدام العلف، ولكن أيضا في معالجة المرض، وهو مشكلة أثرت على بعض الشركات الكبيرة. والطلب على السلمون المستزرع متين، حيث يتزايد هذا الطلب باطراد سنة بعد أخرى، وحيث تنفتح أسواق جديدة أمامه في كل من البلدان المتقدمة والبلدان ذات الاقتصاد الذي يمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. وزيادة الطلب على السلمون المستزرع ييسرها توسّع القنوات الحديثة للبيع بالقطاعي واطراد توافر المنتج على مدار العام.

الأسماك القاعية

كانت الأسماك القاعية تمثل ١٠ في المائة من مجموع صادرات الأسماك (بحسب القيمة) في عام ٢٠٠٦. وتتضح العولمة في قطاع الأسماك القاعية حيث أن المنتجات التي تُعالجها الصين وفييت نام ما زالت تمد أسواق العالم. وقد وطدت الصين مكانتها في أسواق شرائح القد والبلوق. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، انخفضت واردات الأسماك القاعية بسبب تفضيل المصدرين "منطقة اليورو" (نظرا لضعف الدولار الأمريكي).

الشكل ٣٦

أسعار أسماك القاع في الولايات المتحدة الأمريكية

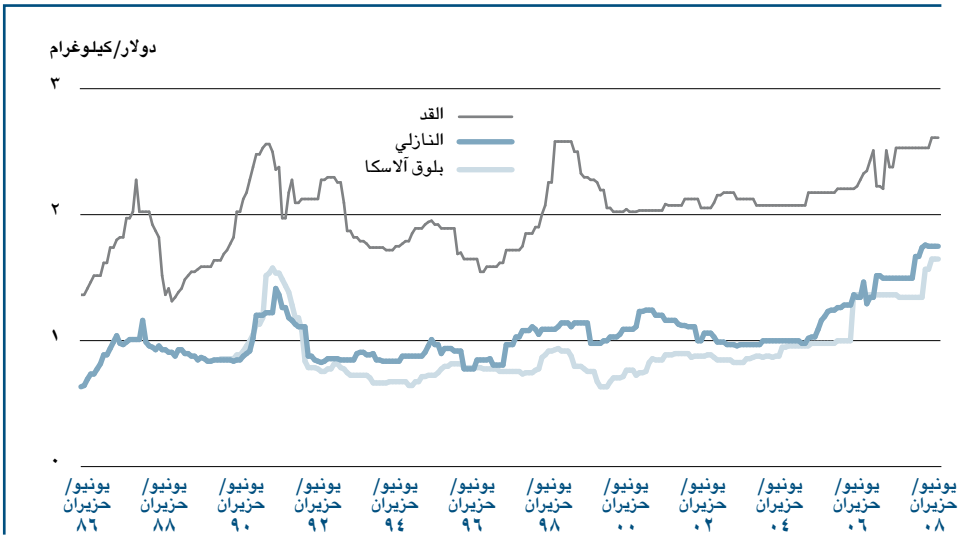

ملاحظة: تشير البيانات إلى أسعار سيف (التكاليف والشحن) للشرائح.

وساهم ضعف الدولار في استقرار الأسعار بالعملة المحلية في الأسواق الأوروبية الرئيسية للشرائح المجمدة في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٣٦). كما أن مما ساعد حالة استقرار الأسعار نسبيا وجود إمدادات مطردة من بلوق ألاسكا. وكانت الإمدادات من أسماك النازلي من بعض المصادر (لاسيما الأرجنتين) أضعف مما كانت في عام ٢٠٠٦، حيث تأثرت بثبات الطلب الإقليمي في أمريكا الجنوبية نفسها. وتتسم أسواق الأسماك القاعية بارتفاع درجة الاستعاضة فيما بين مختلف أنواع الأسماك القاعية وكذلك درجة الاستعاضة بأنواع أخرى. ويتزايد إمداد أسواق الشرائح بواسطة أنواع المياه العذبة، من قبيل التيلابيا والسلور والبرش النيلي. فقد تجاوز الإنتاج المستزرع السنوي من التيلابيا مليوني طن ومن السلور مليون طن. ووجدت التيلابيا سوقا جاهزة لها في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تنمو بسرعة واردات السلور في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من وجود حصص أصغر لعدد من أنواع الأسماك القاعية التقليدية البرية، فإن وجود إمداد وفير ببدائل جاهزة من مصادر مستزرعة حال دون ارتفاع الأسعار بما يتجاوز مستويات معينة.

التونة

في عام ٢٠٠٦، بلغت حصة التونة في مجموع صادرات الأسماك ٨ في المائة. وكانت أسواق التونة غير مستقرة نوعا ما نتيجة لحدوث تقلبات كبيرة في مستويات المصيد، التي هبطت في عام ٢٠٠٧. ويعود السبب الرئيسي في هذا الهبوط إلى تزايد سعر الوقود، الذي جعل رحلات الصيد الطويلة غير اقتصادية بالنسبة لأسطول صيد التونة في العالم. وقد زادت الأسعار في جميع الأسواق الرئيسية (الشكل ٣٧)، وارتفعت أسعار التونة المعلّبة ارتفاعا شديدا لأول مرة منذ ٢٠ عاما. وشهدت اليابان، وهي أكبر سوق للتونة المستوردة، هبوطا في كميات جميع فئات التونة. وما زالت التعريفات الجمركية على واردات التونة قضية هامة بالنسبة لكل من البلدان المستوردة والبلدان المصدرة لها، وكذلك تأثير الوصول التفضيلي للمنتجات من بلدان محددة.

رأسيات الأرجل

بلغت حصة رأسيات الأرجل في تجارة العالم في الأسماك ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. وتايلند هي أكبر بلد مصدّر للحبار والصبيد، تليها إسبانيا والصين والأرجنتين. والمغرب هو البلد الرئيسي المصدر للأخطبوط. أما إسبانيا وإيطاليا واليابان فهي أكبر بلدان مستوردة لهذا النوع. ومجموع المصيد السنوي من رأسيات الأرجل مستقر نسبيا عند مستوى يتراوح من ٣,٦ إلى ٣,٨ مليون طن. وقد هبطت كثيرا أسعار الحبار في عام ٢٠٠٧ عندما باعه التجار في الأرجنتين بأسعار تقل كثيرا عن أسعاره في الموسم السابق. ومن ناحية أخرى، انخفض إنتاج وتجارة الأخطبوط في عام ٢٠٠٧ نتيجة لمحدودية المصيد من جانب الأسطول الموريتاني. وتحسَّن الطلب على الأخطبوط في اليابان، وأسفر انخفاض الواردات عن ارتفاع كبير في سعره بلغ دولارين أمريكيين للكيلو غرام في أثناء عام ٢٠٠٧ (الشكل ٣٨).

الشكل ٣٧

أسعار التونة الوثّابة في أفريقيا وتايلند

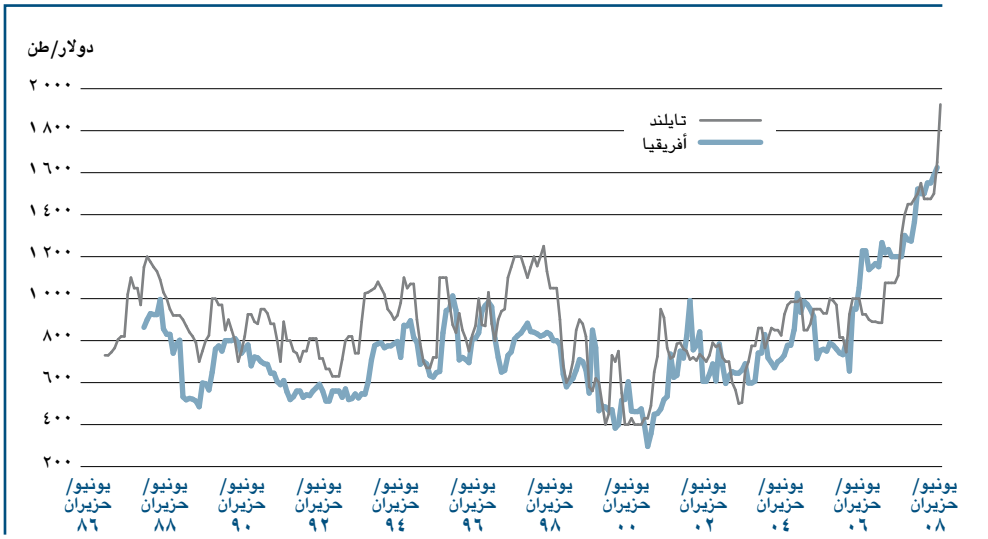

ملاحظة: تشير البيانات إلى أسعار سيف (التكاليف والشحن) للأسماك زنة ٤,٥ إلى ٧ أرطال.
في أفريقيا: سعر ظهر السفينة في أبيدجان، كوت ديفوار.

الشكل ٣٨

أسعار الأخطبوط في اليابان

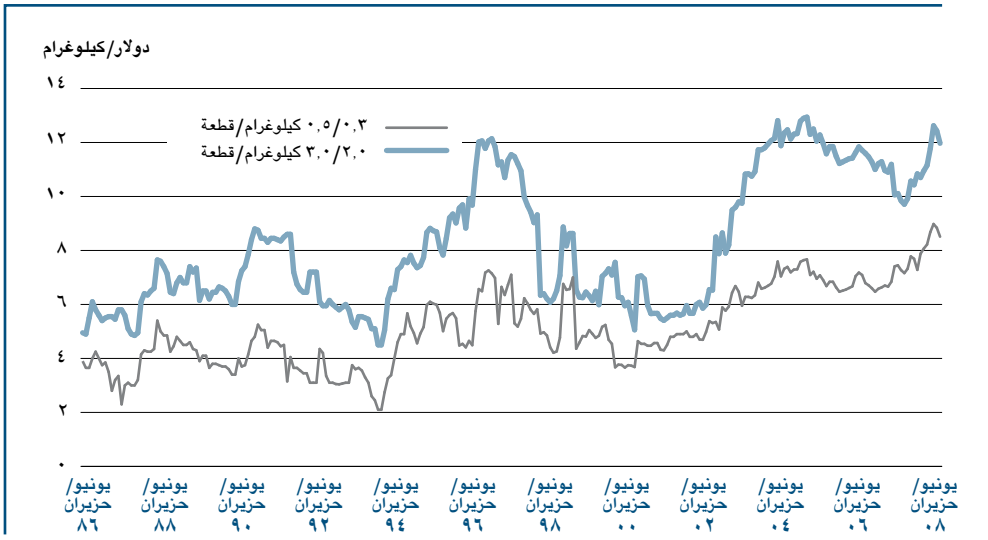

ملاحظة: كيلوغرام/قطعة = بالكيلوغرامات للقطعة الواحدة. وتشير البيانات إلى أسعار البيع بالجملة. أسماك كاملة، ٨ كيلوغرامات /كتلة.

مسحوق السمك

في العقود الأخيرة، كان إنتاج مسحوق السمك مستقرا بدرجة ملحوظة عند مستوى يبلغ حوالي ٦ ملايين طن (وزن المنتج) مع تقلبه ما بين ٥ و ٧ ملايين طن تبعا لمستويات المصيد من الأنشوجة قبالة سواحل أمريكا الجنوبية. وبلغ مجموع إنتاج البلدان الرئيسية المصدِّرة لمسحوق السمك منه ٢,٧ مليون طن في عام ٢٠٠٧، وهو ما يقل قليلا عن مستوى إنتاجها في عام ٢٠٠٦. وأدى حدوث انخفاض كبير في مصيد الأنشوجة قبالة سواحل بيرو في عام ٢٠٠٦ إلى حدوث ارتفاع حاد في أسعار مسحوق السمك في تلك السنة، ولكن الأسعار كانت مستقرة نوعا ما في أثناء عام ٢٠٠٧. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، ارتفعت مرة أخرى أسعار مسحوق السمك، ومن المرجح أن تظل مرتفعة، بالنظر إلى ارتفاع أسعار مسحوق الخضروات أيضا (الشكل ٣٩). ومن

الشكل ٣٩

أسعار المساحيق السمكية ومساحيق فول الصويا في ألمانيا وهولندا

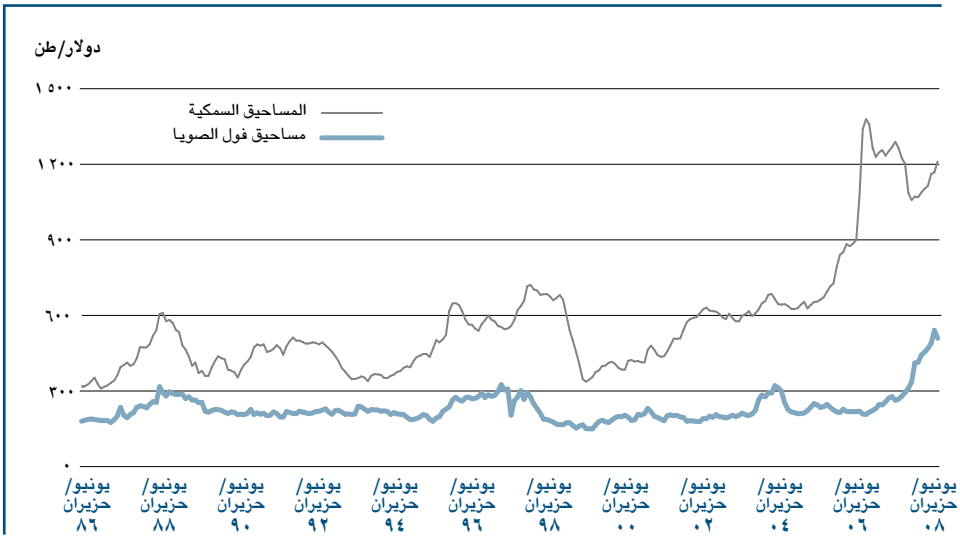

ملاحظة: تشير البيانات إلى أسعار سيف.
المساحيق السمكية: جميع جهات المنشأ، ٦٤–٦٥ في المائة، هامبورغ، ألمانيا.
مساحيق فول الصويا: ٤٤ في المائة، روتردام، هولندا.

المصدر: الزيوت في العالم؛ النظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك التابع للمنظمة.

الملاحظ استهلاك صناعة تربية الأحياء المائية حاليا لحصة كبيرة من مسحوق السمك، وهي حصة تقدّر بنسبة ٦٠ في المائة، مع وجود طلب قوي عليها في الصين على وجه الخصوص. وفي الوقت نفسه، قللت صناعة الدواجن تقليلا هائلا من استخدامها لمسحوق السمك.

زيت السمك

كان إنتاج زيت السمك مرتفعا نسبيا في عام ٢٠٠٧. ونجم ذلك عن ارتفاع محتوى الدهون في الأسماك المعالجة. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، قفزت أسعار زيت السمك إلى رقم قياسي مطلق قدره ١ ٧٠٠ دولار أمريكي للطن، مقارنة بسعر قدره ٩١٥ دولارا أمريكيا للطن قبل عام. ويؤدي الطلب على زيت السمك لأغراض الاستخدام البشري المباشر إلى تعزيز الأسعار (الشكل ٤٠). وفي ما يتعلق بزيت السمك، فإن الدور الذي تلعبه تربية الأحياء المائية أكبر من الدور الذي تلعبه فيما يتعلق بمسحوق السمك، حيث يستهلك القطاع ٨٥ في المائة من الإنتاج، وحيث تمثّل السلمونيدات أكثر من ٥٥ في المائة من حصة القطاع.

استهلاك الأسماك[٢١]

شهد استهلاك الأسماك[٢٢] تغيّرات كبرى في العقود الأربعة الماضية. فقد أخذ يتزايد باطراد نصيب الفرد الظاهر في العالم من استهلاك الأسماك، من متوسط قدره ٩,٩ كغم في ستينيات القرن الماضي إلى ١١,٥ كغم في السبعينيات، وإلى ١٢,٥ كغم في الثمانينيات، وإلى ١٤,٤ كغم في التسعينيات حيث بلغ ١٦,٤ كغم في عام ٢٠٠٥. ولكن هذه الزيادة لم تكن موحدة عبر الأقاليم. ففي العقود الثلاثة الأخيرة، ظل نصيب الفرد من الإمدادات السمكية ثابتا تقريبا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي مقابل ذلك، ارتفع نصيب الفرد ارتفاعا هائلا في شرق آسيا (في الصين بصفة رئيسية) وفي إقليم الشرق الأدنى/ شمال أفريقيا. وكانت الصين تمثّل معظم النمو العالمي؛ إذ يقدّر أن حصتها من إنتاج الأسماك في العالم زادت من ٢١ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، بعد أن بلغ نصيب الفرد من الإمدادات السمكية حوالي ٢٦,١ كغم. وفي حالة استبعاد الصين، فإن نصيب الفرد من الإمدادات السمكية يبلغ حوالي ١٤ كغم وهو ما يزيد قليلا على متوسط القيم في منتصف التسعينيات، وما يقل عن المستويات القصوى المسجلة في الثمانينيات (١٤,٦ كغم). وتشير التقديرات الأولية الخاصة بعام ٢٠٠٦ إلى حدوث زيادة طفيفة في نصيب الفرد على الصعيد العالمي من الإمدادات السمكية إلى ١٦,٧ كغم.

وتتطابق الزيادة العالمية في استهلاك الأسماك مع اتجاهات استهلاك الأغذية بوجه عام. فقد أخذ نصيب الفرد من استهلاك الأغذية يتصاعد في العقود القليلة الأخيرة. وأظهرت المستويات التغذوية اتجاهات

الشكل ٤٠

أسعار الزيوت السمكية وزيت فول الصويا في هولندا

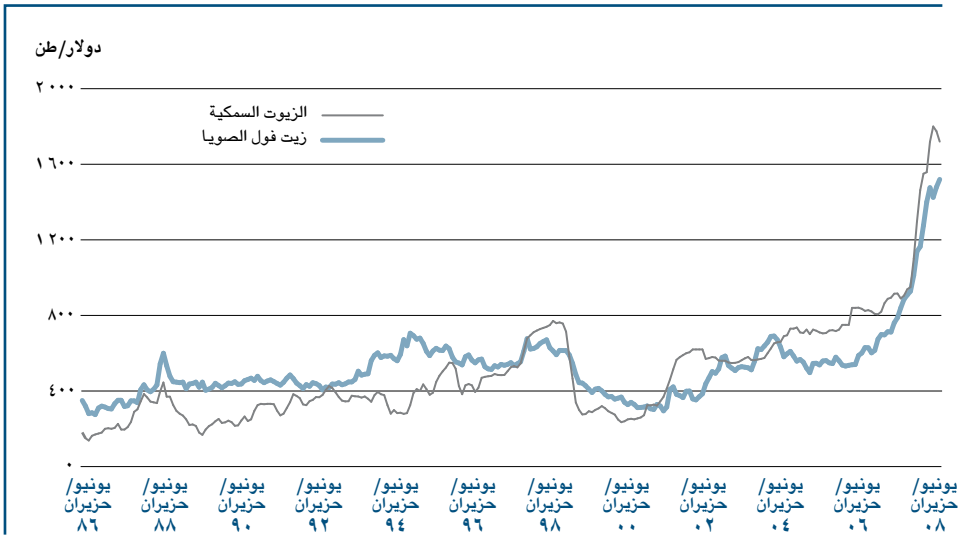

ملاحظة: تشير البيانات إلى أسعار سيف.
المنشأ: أمريكا الجنوبية؛ روتردام، هولندا.

المصدر: الزيوت في العالم: النظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك التابع للمنظمة.

إيجابية طويلة الأجل، حيث حدثت زيادات على نطاق العالم في متوسط نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية الشاملة على نطاق العالم وفي كمية البروتينات لكل شخص. بيد أن بلدانا كثيرة ما زالت تواجه عجزا غذائيا وأوجه نقص في المغذيات، وتوجد تفاوتات كبيرة في إمكانية الحصول على الغذاء، ترجع بصفة رئيسية إلى شدة ضعف النمو الاقتصادي وسرعة الزيادة السكانية (الإطار ٤). وتعيش أغلبية ناقصي التغذية في العالم في إقليم آسيا والمحيط الهادي، بينما يوجد أعلى معدل انتشار في نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتوجد تباينات كبيرة عبر بلدان وأقاليم العالم من حيث كمية مجموع الإمدادات السمكية المخصصة للاستهلاك البشري، مما يعكس اختلاف عادات وتقاليد الأكل، وتوافر الأسماك وغيرها من الأغذية، والأسعار، والمستويات الاجتماعية الاقتصادية، والمواسم (الشكل ٤١). ويمكن أن يتباين نصيب الفرد من استهلاك الأسماك الظاهر من أقل من كغم واحد للشخص في بلد إلى أكثر من ١٠٠ كغم في بلد آخر. ويتضح وجود فروق أيضا داخل البلدان، حيث يكون الاستهلاك أعلى في العادة في المناطق الساحلية.

ومن كمية الأسماك التي كانت متاحة للاستهلاك البشري في عام ٢٠٠٥ وقدرها ١٠٧ ملايين طن (الجدول ٩)، بلغ الاستهلاك أدنى مستوى له في أفريقيا (٧,٦ مليون طن، حيث كان نصيب الفرد يبلغ ٨,٣ كغم)، بينما كانت آسيا تمثل ثلثي مجموع الاستهلاك، واستُهلك ٣٦,٩ مليون طن من هذا المجموع خارج الصين (١٣,٩ كغم للفرد)، مع استهلاك ٣٣,٦ مليون طن في الصين وحدها (٢٦,١ كغم للفرد). أما أرقام نصيب الفرد من الاستهلاك المقابلة في ما يتعلق بأوسيانيا وأمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية فقد كانت ٢٤,٥ و ٢٤,١ و ٢٠,٨ و ٩,٥ و ٨,٤ كغم، على التوالي.

وهناك اختلافات كبيرة في استهلاك الأسماك بين البلدان الصناعية والبلدان الأقل تقدما. ففي عام ٢٠٠٥ بلغ استهلاك الأسماك الظاهر في البلدان الصناعية ٢٧,٥ مليون طن (بمكافئ الوزن الحي)، وهو ما يزيد بمقدار ١٤,٢ مليون طن على المستوى في عام ١٩٦١، وما يمثل نموا في نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي من ٢٠ كغم إلى ٢٩,٣ كغم في الفترة نفسها. وكانت حصة الأسماك في مجموع المتناول من البروتينات ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥، وهو ما يمثل عودة إلى المستويات التي كانت سائدة في منتصف الثمانينيات. وقد زادت مساهمة الأسماك في مجموع المتناول من البروتينات زيادة كبيرة في الفترة ١٩٦١–١٩٨٩ (بنسبة تتراوح بين ٦,٥ في المائة و٨,٦ في المائة)، قبل أن تنخفض تدريجيا في أعقاب نمو استهلاك البروتينات الحيوانية الأخرى. ومنذ أوائل التسعينيات ظل استهلاك البروتينات السمكية مستقرا نسبيا عند مستوى يتراوح من ٨,٢ غرام إلى ٨,٦ غرام تقريبا للفرد يوميا، بينما استمر نمو المتناول من البروتينات الحيوانية الأخرى.

وفي عام ٢٠٠٥، كان متوسط نصيب الفرد من الإمدادات السمكية الظاهرة في البلدان النامية ١٤,٥ كغم، وكان ١٣,٨ كغم في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وفي حالة استبعاد الصين، تصبح هذه

الإطار ٤

الأسماك والتغذية

تساهم الأسماك في الأمن الغذائي في كثير من أقاليم العالم، حيث توفر تكملة قيِّمة لنظم غذائية متنوعة ومغذية. فالأسماك ذات قيمة غذائية مرتفعة، إذ توفّر ليس فقط البروتين عالي القيمة بل تمثل أيضاً مصدراً هاماً لطائفة واسعة من المغذيات الدقيقة الأساسية والمعادن والأحماض الدهنية. فالأسماك توفر، في المتوسط، ما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ كيلو سعر حراري تقريباً للشخص يومياً. وتوفر مستويات أعلى من ذلك تصل إلى ١٨٠ كيلو سعر حراري للشخص يومياً، في بضعة بلدان فقط؛ أي تلك التي تفتقر إلى أغذية بديلة، وتنامى فيها تفضيل الأسماك وتوطد هذا التفضيل (مثلاً في آيسلندا واليابان وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية). وتمثل المساهمة التغذوية للأسماك أهمية من حيث البروتينات الحيوانية، التي تمثل عنصراً ذا أهمية حاسمة في بعض البلدان ذات الكثافة السكانية التي قد تتسم المستويات الكلية للمتناول فيها من البروتينات بالانخفاض. وفي حقيقة الأمر، يعتمد سكان كثيرون، ممن يعيشون في البلدان النامية أكثر ممن يعيشون في البلدان المتقدمة، على الأسماك كجزء من غذائهم اليومي. وكثيراً ما تمثّل الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك بالنسبة لهم مصدراً ميسوراً للحصول على البروتين الحيواني الذي قد لا يكون أقل ثمناً فحسب من مصادر البروتين الحيواني الأخرى بل قد يكون مفضّلاً، ناهيك عن كونه جزءاً من وصفات الأكل المحلية والتقليدية. وفي حين أن متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأسماك قد يكون منخفضاً، يمكن للأسماك، حتى بكميات صغيرة، أن يكون لها تأثير تغذوي إيجابي كبير بتوفيرها الأحماض الأمينية الأساسية التي كثيراً ما لا تكون موجودة إلا بكميات منخفضة في النظم الغذائية القائمة على الخضروات.

الجدول ٩

مجموع إمدادات أسماك الطعام ونصيب الفرد منها بحسب القارة والمجموعات الاقتصادية في عام ٢٠٠٥

	مجموع الإمدادات الغذائية (بملايين الأطنان بمكافئ الوزن الحي)	نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية (بالكيلوغرام في السنة)
العالم	١٠٧,٠	١٦,٤
العالم باستثناء الصين	٧٣,٤	١٤,٠
أفريقيا	٧,٦	٨,٣
أمريكا الشمالية والوسطى	٩,٨	١٨,٩
أمريكا الجنوبية	٣,١	٨,٤
الصين	٣٣,٦	٢٦,١
آسيا	٧٠,٥	١٧,٩
آسيا (باستثناء الصين)	٣٦,٩	١٣,٩
أوروبا	١٥,٢	٢٠,٨
أوسيانيا	٠,٨	٢٤,٥
البلدان الصناعية	٢٧,٥	٢٩,٣
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٤,١	١٢,٣
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (باستثناء الصين)	٢٣,٨	٨,٣
البلدان النامية باستثناء بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	١٧,٦	١٦,٢

البيانات ١٠,٦ كغم و ٨,٣ كغم، على التوالي. وعلى الرغم من أن الاستهلاك في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض باستبعاد الصين قد زاد في العقود الأربعة الأخيرة، لاسيما منذ منتصف التسعينيات (+ ١,٥ في السنة منذ عام ١٩٩٥)، فإن نصيب الفرد فيها من المتناول من الأسماك لا يتجاوز نصف نصيب الفرد من المتناول في البلدان الصناعية. وعلى الرغم من هذا المستوى المنخفض نسبيا لاستهلاك الأسماك، فإن مساهمة الأسماك في مجموع المتناول من البروتينات الحيوانية في عام ٢٠٠٥ كانت كبيرة حيث بلغت حوالي ٢٠ في المائة. وقد تكون هذه النسبة أعلى مما تبينه الإحصاءات الرسمية بالنظر إلى عدم تسجيل مساهمة مصايد الأسماك الكفافية. ولكن هذه الحصة انخفضت انخفاضا طفيفا منذ عام ١٩٧٥، عندما بلغت ذروة قدرها ٢٣,٤ في المائة، على الرغم من استمرار نمو استهلاك البروتينات السمكية (من ٢ إلى ٢,٥ غرام للفرد يوميا في الفترة ١٩٧٥–٢٠٠٥)؛ وهذا الهبوط في الحصة النسبية يبين تزايد استهلاك البروتينات الحيوانية الأخرى.

ويقدّر أن الأسماك تساهم بنسبة قدرها ٥٠ في المائة على الأقل من مجموع المتناول من البروتينات الحيوانية في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك في بنغلاديش وكمبوديا وغينيا الاستوائية وغيانا الفرنسية وغامبيا وغانا وإندونيسيا وسيراليون (الشكل ٤٢). وارتفعت مساهمة البروتينات السمكية في مجموع إمدادات العالم من البروتينات الحيوانية من ١٣,٧ في المائة في عام ١٩٦١ إلى ذروة قدرها ١٦ في المائة في عام ١٩٩٦، قبل أن تهبط إلى ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. ويتضح من الأرقام المقابلة المتعلقة بالعالم، مع استبعاد الصين، حدوث زيادة من ١٢,٩ في المائة في عام ١٩٦١ إلى ١٥,٤ في المائة في عام ١٩٨٩، ثم حدوث هبوط طفيف إلى ١٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥. وتشير الأرقام المتعلقة بعام ٢٠٠٥ إلى أن الأسماك كانت تمثل حوالي ٧,٦ في المائة من البروتينات الحيوانية في أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى وأكثر من ١١ في المائة في أوروبا. أما في أفريقيا، فكانت تمثل حوالي ١٩ في المائة، وفي آسيا حوالي ٢١ في المائة، وفي بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض شاملة الصين حوالي ١٩ في المائة، وفي بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض باستبعاد الصين ٢٠ في المائة. وعالميا، تزوِّد الأسماك أكثر من ١,٥ مليار شخص بما يقرب من ٢٠ في المائة من متوسط نصيب الفرد من المتناول من البروتينات الحيوانية، ونحو ٣ مليارات شخص بنسبة قدرها ١٥ في المائة من هذه البروتينات. ويعرض الشكل ٤٣ مساهمات فئات الأغذية الرئيسية في مجموع الإمدادات من البروتينات.

ويضطلع إنتاج تربية الأحياء المائية بدور متزايد في تلبية الطلب من أجل الاستهلاك البشري للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك. وفي السنوات القليلة الماضية، كانت تربية الأحياء المائية هي مصدر زيادات كبيرة في كمية الأسماك المستهلكة. فقد ارتفع متوسط مساهمة تربية الأحياء المائية في نصيب الفرد من الأسماك المتاحة للاستهلاك البشري من ١٤ في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٦ وإلى ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٦، ويمكن توقّع أن تبلغ هذه النسبة ٥٠ في المائة في السنوات القليلة المقبلة. والصين مسؤولة بصفة رئيسية عن هذه الزيادة. ففي عام ٢٠٠٦، قُدر نصيب الفرد من الإمدادات السمكية إجمالا من تربية الأحياء المائية بما يبلغ ٧,٨ كغم، ولكنه كان يبلغ ٢٦,٥ كغم في الصين ويبلغ ٣,٣ كغم فقط على مستوى العالم باستبعاد الصين (الشكل ٤٤). ولكن حصة الأسماك من تربية الأحياء المائية زادت باطراد في العالم مع استبعاد الصين، حيث ارتفعت من ٩ في المائة في ١٩٨٦ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٦ وإلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن تكون تربية الأحياء المائية هي المصدر الرئيسي لتحقيق مزيد من النمو في توافر الأسماك للاستهلاك البشري. فقد أدى إنتاج تربية الأحياء المائية إلى زيادة الطلب على أنواع عديدة من أنواع أسماك المياه العذبة، من قبيل التيلابيا والسلور (بما يشمل أنواع Pangasius) وكذلك على أنواع عالية القيمة، من قبيل الأربيان والسلمون وذوات الصدفتين، وإلى زيادة استهلاك تلك الأنواع. فمنذ منتصف الثمانينيات أصبحت هذه الأنواع تُستزرع بالدرجة الأولى بعد أن كان يجري صيدها بريا بالدرجة الأولى، مع حدوث انخفاض في أسعارها وحدوث زيادة قوية في تسويقها تجاريا. وكان لتربية الأحياء المائية دور رئيسي أيضا من حيث الأمن الغذائي في بلدان نامية عديدة، لاسيما في آسيا، حيث كان إنتاج بعض أنواع المياه العذبة المنخفضة القيمة، الموجهة بصفة رئيسية إلى الاستهلاك المحلي، كبيرا.

ويختلف استهلاك الأسماك فيما بين البلدان، كما يختلف داخل البلدان فيما بين شرائح المجتمع. وتظهر هذه الاختلافات، في جملة أمور، أفضليات المستهلكين، والتوافر، وتطورات المنتجات، والأسعار، ومستويات الدخل الذي يمكن التصرف فيه. وتعتبر الأسماك القاعية من بين الأنواع الرئيسية التي يفضلها المستهلكون في شمال أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما تُستهلك رأسيات الأرجل بصفة رئيسية في بلدان البحر المتوسط والبلدان الآسيوية. ويتركز بصفة رئيسية استهلاك القشريات، وهي سلع مرتفعة الثمن، في البلدان ذات الاقتصادات الغنية. غير أنه نتيجة لتزايد إنتاج الأربيان والقريدس من تربية الأحياء المائية، واستمرار تناقص أسعارها، زاد نصيب الفرد من توافر القشريات بأكثر من ثلاثة أمثال، حيث ارتفع من ٠,٤ كغم إلى ١,٦ كغم خلال الفترة ما بين عام ١٩٦١ وعام ٢٠٠٥. وتنطبق هذه الأسباب أيضا في حالة الرخويات

الشكل ٤١

الأسماك كغذاء: نصيب الفرد من الإمدادات (متوسط الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥)

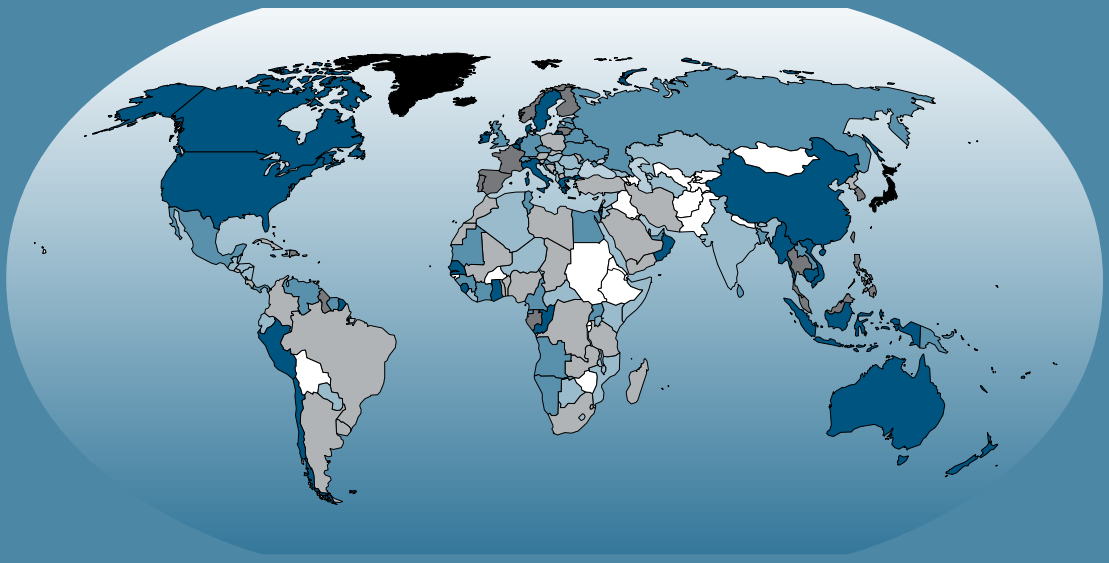

متوسط نصيب الفرد من الإمدادات السمكية (بمكافئ الوزن الحي)

٠–٢ كيلوغرام في السنة
٢–٥ كيلوغرامات في السنة
٥–١٠ كيلوغرامات في السنة
١٠–٢٠ كيلوغراما في السنة
٢٠–٣٠ كيلوغراما في السنة
٣٠–٦٠ كيلوغراما في السنة
> ٦٠ كيلوغراما في السنة

الشكل ٤٢

مساهمة الأسماك في الإمدادات من البروتينات الحيوانية (متوسط الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥)

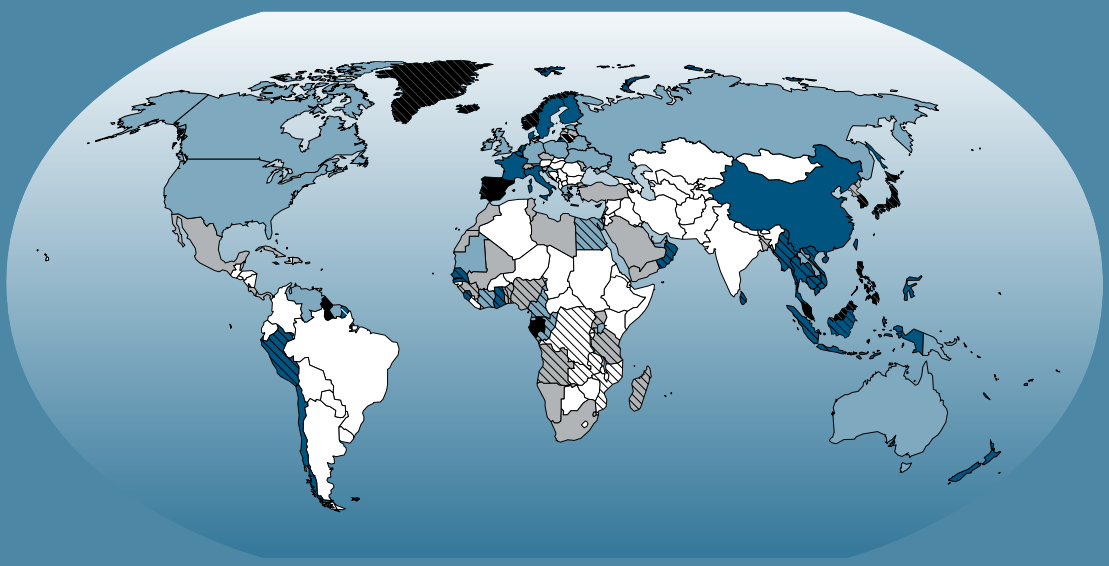

البروتينات السمكية (نصيب الفرد في اليوم)

< ٢ غرام
٢–٤ غرامات
٤–٦ غرامات
٦–١٠ غرامات
> ١٠ غرامات

مساهمة الأسماك في الإمدادات من البروتينات الحيوانية

< ٢٠٪

الشكل ٤٣

مجموع الإمدادات من البروتينات بحسب القارة ومجموعات الأغذية الرئيسية (متوسط الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥)

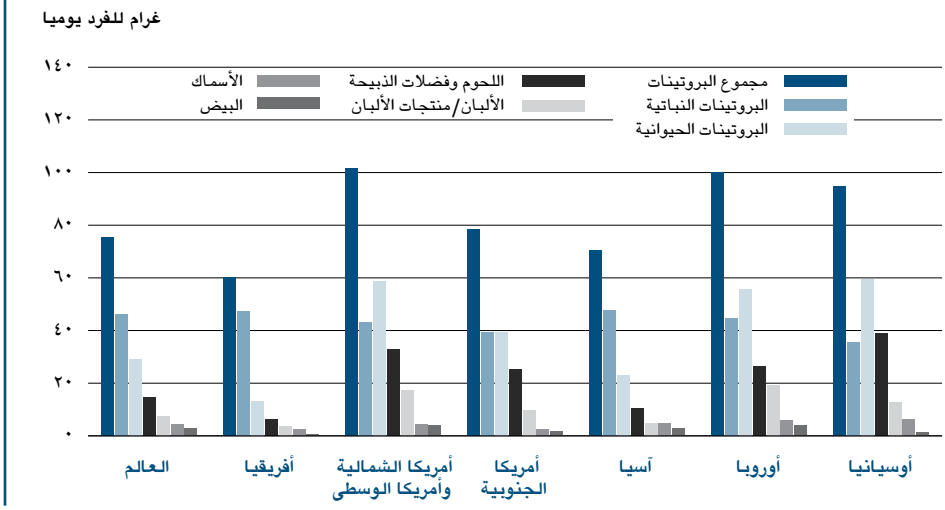

الشكل ٤٤

المساهمة النسبية لتربية الأحياء المائية والمصايد الطبيعية في استهلاك الأغذية السمكية

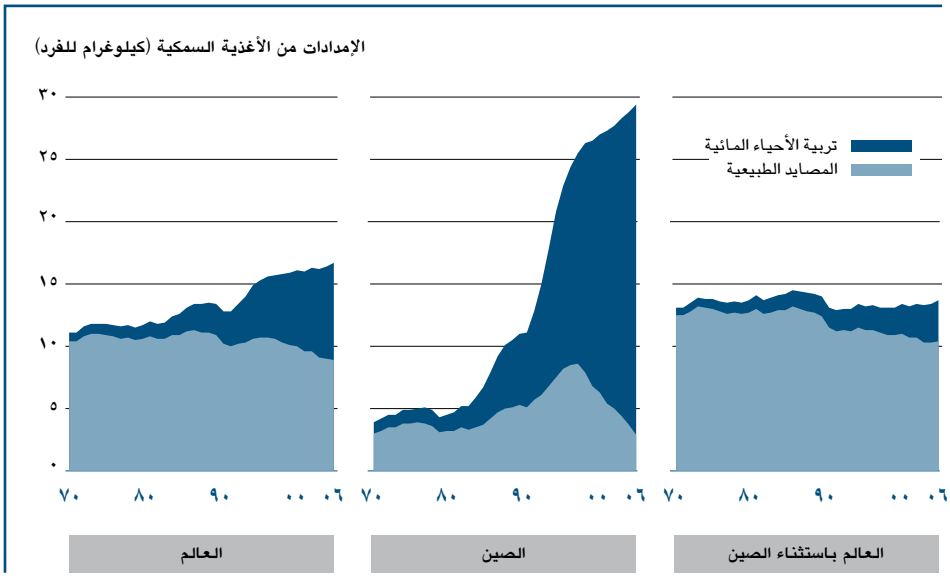

(باستثناء رأسيات الأرجل)، التي زاد نصيب الفرد منها من ٠,٦ كغم إلى ٢,٠ كغم. ولم تُظهر الفئات الأخرى الأوسع نطاقا تغيرات هائلة في حصتها في متوسط الاستهلاك العالمي، حيث استقر نصيب الفرد من أنواع الأسماك القاعية والأنواع المحيطية الغمرية عند مستوى يبلغ حوالي ٣ كغم. ومن الكمية البالغة ١٦,٤ كغم من الأسماك التي كانت تمثل نصيب الفرد المتاح للاستهلاك في عام ٢٠٠٥ كانت الأسماك الزعنفية تمثل نسبة ٧٤ في المائة تقريبا. وكانت الأسماك الصدفية تمثل ٢٦ في المائة (أي حوالي ٤,١ كغم للفرد)، تنقسم إلى ١,٦ كغم من القشريات، و ٠,٥ كغم من رأسيات الأرجل، و ٢,٠ كغم من الرخويات الأخرى.

وكانت أسماك أنواع المياه العذبة والأسماك الأخرى ثنائية المجال تمثل حوالي ٣٢ مليون طن من مجموع الإمدادات (أي حوالي ٤,٩ كغم للفرد). وكانت أنواع الأسماك الزعنفية البحرية تمثل أكثر من ٤٧ مليون طن، منها ٢٠,٠ مليون طن أنواع قاعية و ١٩,٩ مليون طن أنواع محيطية غمرية، و ٧,٦ مليون طن أسماك بحرية غير محددة. وكانت الحصة المتبقية من مجموع الإمدادات الغذائية مكونة من الأسماك الصدفية، التي كان منها ١٠,٥ مليون طن قشريات، و ٣,٥ مليون طن رأسيات أرجل، و١٢,٩ مليون طن رخويات أخرى.

وقد حدثت تغيرات كبيرة في استهلاك الأسماك واستهلاك الأغذية بوجه عام في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ففي البلدان المتقدمة، حيث الدخل مرتفع عموما وحيث الاحتياجات الغذائية الأساسية تتم تلبيتها بصورة أكثر من مرضية، كثيرا ما يتطلع المستهلكون الرئيسيون إلى مزيد من التنوع في غذائهم. وفي الوقت نفسه، تتزايد متطلبات المستهلك العادي، لاسيما في البلدان الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، في توافر مستوى رفيع من المعايير على جبهات مختلفة، من قبيل سلامة الأغذية، والطزاجة، والتنوع، والسهولة. وعلاوة على ذلك، فإن الاستهلاك في هذه البلدان ستحدده بدرجة متزايدة ضمانات الجودة، من قبيل القابلية للتتبع، وشروط التغليف، وضوابط المعالجة، التي تؤثر بوجه خاص الأسماك ذات الجودة الفائقة. ومن بين العوامل الأخرى التي يتزايد تأثيرها في القرارات المتعلقة بالاستهلاك الصحة والسلامة. فسكان بلدان صناعية كثيرة أصبحوا أطول عمرا، وأكثر غنى وتعليما ووعيا صحيا. وزاد في السنوات الأخيرة الطلب على الأغذية التي تعزز الصحة والرفاه. وتتمتع الأسماك بمكانة خاصة، في هذا الصدد، في أعقاب تزايد الأدلة التي تؤكد ما يحققه تناول الأسماك من فوائد صحية. وهناك مسألة بارزة أخرى انبثقت في السنوات الأخيرة هي المطالبات الأكثر صرامة بوجود ضمانات بشأن سلامة الأغذية. والواقع أنه من الأهمية بمكان كسب ثقة المستهلكين في سلامة الأسماك والإبقاء على تلك الثقة. إذ تتزايد مطالب المستهلكين بوجود خصائص في المنتجات تتوقف على عملية الإنتاج. فهم يطالبون الآن بضمانات في إنتاج غذائهم ومناولته وتسويقه تجاريا بطريقة لا تعرّض صحتهم للخطر، وتراعي البيئة، وتأخذ في اعتبارها مختلف الشواغل الأخلاقية والاجتماعية الأخرى. ويتزايد قلق المستهلكين شأنهم شأن الموزعين الرئيسيين بشأن استدامة الأرصدة البحرية وخطر نفادها.

وتوجد مطالبات متزايدة تدعو إلى الشفافية في نظم القابلية للتتبع، من أجل تتبع المصدر، والجودة، والآثار البيئية والاجتماعية لإنتاج الأغذية وتوزيعها. وفي الوقت نفسه، يريد المستهلكون أيضا السهولة والاستساغة. وتمثلت استجابة صناعة الأغذية في إنتاج منتجات أسماك جذابة وصحية. وعلاوة على ذلك فإن التغيرات التي تحدث في المجتمع، من قبيل ارتفاع الدخل، والتوسع الحضري، وزيادة مشاركة الإناث في القوة العاملة، والضغط الإعلامي، تدفع الطلب على تنويع المنتجات، وعلى منتجات أعلى قيمة سواء كانت معالجة أو شبه مُعالجة، وعلى منتجات جاهزة للأكل أو تتطلب إعدادا ضئيلا قبل تقديمها. والواقع أن الأسواق أصبحت أكثر مرونة، إذ وجدت منتجات وأنواع جديدة مكانا لها في الأسواق. وهناك اتجاه آخر يتمثل في تزايد أهمية الأسماك الطازجة. فعلى عكس منتجات غذائية أخرى كثيرة، ما زالت الأسماك تلقى ترحيبا في الأسواق عندما تكون طازجة أكثر مما تلقاه عندما تكون معالجة. ولكن الأسماك الطازجة كانت، تاريخيا، ذات أهمية ضئيلة في التجارة الدولية نتيجة لسرعة تلفها ولقصر عمرها على الرف. وقد أوجدت التحسينات التي أُدخلت على التعبئة، وخفض أسعار الشحن الجوي، وزيادة كفاءة وموثوقية النقل، منافذ بيع إضافية للأسماك الطازجة. كما تتزايد حصة سلاسل الأغذية والمتاجر الكبيرة من قطاع المأكولات البحرية الطازجة. إذ يوفر الكثير منها الآن أركانا للمأكولات البحرية الطازجة تشمل طائفة واسعة من أطباق أو سلطات الأسماك ومن الأسماك المعدة إلى جانب أركان الأغذية المجمدة. ويفرض الطلب على منتجات تراعي أذواقا معينة للمستهلكين ضغطا على سلاسل القيمة بأكملها، لاسيما على المعالجين وكذلك على المنتجين الذين يتعين عليهم أن يوفروا ما يحتاج إليه المعالجون والمستهلكون. وتشمل هذه التطورات كلا من الأسماك التي يكون مصدرها مصايد الأسماك الطبيعية أو تربية الأحياء المائية. وقد تكون لتربية الأحياء المائية ميزة محتملة في ما يتعلق بتوفير المادة الخام لمنتجات معالجة أعلى قيمة.

ومن المتوقع أن يستمر نصيب الفرد من استهلاك الأسماك في الارتفاع في البلدان الأعلى دخلا، ولكن بوتيرة أبطأ مما حدث في العقود الأخيرة. فثمة أسواق جيدة تنشأ على نطاق العالم. ويؤدي ارتفاع الدخل وما يستتبعه من تنويع في الغذاء إلى حدوث تحوّل صوب زيادة استهلاك الأسماك زيادة كبيرة في البلدان النامية. وفي البلدان الصاعدة، لاسيما في شرق وجنوب شرق آسيا، يؤدي اتساع نطاق الطبقة الوسطى إلى تزايد استهلاك الأسماك، لاسيما المنتجات العالية الجودة والعالية القيمة مع تزايد القوة الشرائية. وفي العقود القليلة الأخيرة، كانت الزيادة في استهلاك الأغذية ناجمة عن تزايد استهلاك اللحوم الحمراء والأسماك والألبان والبيض، على حساب الحبوب الأساسية. وزاد توافر البروتينات في كل من العالم المتقدم والعالم النامي، ولكن الزيادة لم تكن موزعة بالتساوي. فقد حدثت زيادة ملحوظة في استهلاك المنتجات الحيوانية في بلدان من قبيل البرازيل والصين وفي بلدان أخرى أقل تقدما. بيد أن إمدادات البروتينات الحيوانية ما زالت أعلى كثيرا في البلدان الصناعية مما في البلدان النامية.

والقوى المحركة وراء الطفرة الهائلة التي حدثت في استهلاك المنتجات الحيوانية هي مزيج من النمو السكاني، وارتفاع الدخل، وتزايد التوسع الحضري. فالتنمية الاقتصادية وارتفاع الدخل يؤديان عادة إلى زيادة توافر وجودة الأغذية، وتحسُّن الحالة التغذوية بوجه عام، والقضاء على أوجه النقص في الأغذية. وعادة ما يصحب ذلك تحسن في سلسلة إمدادات الأغذية، أي في الإنتاج والمعالجة والتسويق. والواقع أن توزيع الأغذية شهد تغيرات هائلة. فقد شهدت بلدان نامية عديدة، لاسيما في آسيا وأمريكا اللاتينية، توسعا سريعا في عدد متاجر السوبر ماركت، التي لا تستهدف المستهلكين الأعلى دخلا فحسب بل أيضا المستهلكين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. ومن ثم فهي تنبثق كقوة رئيسية في البلدان النامية، حيث تتيح للمستهلكين فرصا أوسع في الاختيار، وأقل ارتهانا بطابعها الموسمي، وأسعارا أقل للمنتجات الغذائية، وأغذية أكثر سلامة في كثير من الأحيان. والتوسع الحضري عامل رئيسي في الطلب العالمي على الأغذية. إذ أن تزايد التوسع الحضري عادة ما يؤدي إلى تعديل الأنماط الغذائية، كما ونوعا على حد سواء، ويغيّر أساليب حياة الأفراد. وثمة اتجاه متزايد صوب وحدة عالمية لسلوك المستهلكين الحضريين. فمقارنة بغذاء المجتمعات الريفية الأقل تنوعا، ينحو سكان المدن إلى أن يكون غذاؤهم أكثر تنوعا، وأغنى من حيث احتوائه على قدر أكبر من الطاقة، مع الحصول على مزيد من البروتينات من اللحوم والدواجن والأسماك والألبان وعلى قدر أقل من الكربوهيدرات والألياف. وعلاوة على ذلك، يحفز التوسع الحضري على حدوث تطوير في مجال البنية الأساسية، بما يشمل السلاسل الباردة (التي تتيح التجارة في السلع القابلة للتلف). فقد أشارت شعبة السكان بالأمم المتحدة، في "تنقيح آفاق التوسع الحضري في العالم" الصادر عام ٢٠٠٧، إلى أن عدد سكان العالم سيبلغ رقما تاريخيا في عام ٢٠٠٨[٢٣]. فللمرة الأولى في التاريخ، سيكون عدد سكان الحضر مساويا لعدد سكان الريف في العالم ولاحقا ستُصبح غالبية سكان العالم من الحضر. ومع ذلك فإن أجزاء كثيرة من العالم ما زالت ريفية إلى حد كبير. ففي أفريقيا وآسيا، ما زال يعيش ستة من كل عشرة أشخاص في مناطق ريفية. ومن المتوقع أن يتضاعف تقريبا عدد سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠، حيث يزيد من ٣,٣ مليار في عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٤ مليار في عام ٢٠٥٠، مع استيعاب المناطق الحضرية في الأقاليم الأقل تقدما كل هذا النمو تقريبا.

ومن المتوقع استمرار الاتجاهات المذكورة آنفا في ما يتعلق باستهلاك الأسماك في المستقبل المنظور. كما أن من المتوقع أن يُوجِد النمو السكاني ونمو الدخل، إلى جانب التوسع الحضري والتنويع الغذائي، طلبا إضافيا وأن يستمر في تحويل تركيبة استهلاك الأغذية نحو زيادة حصة المنتجات الحيوانية في البلدان النامية. أما في البلدان الصناعية فمن المتوقع أن يزيد الطلب على الأغذية زيادة معتدلة فحسب، وربما ستلعب قضايا من قبيل سلامة الأغذية وجودتها والشواغل البيئية وسلامة الحيوانات دورا في تحديد الطلب على منتجات الأغذية أهم من الدور الذي تلعبه التغيرات في الأسعار والدخل.

الحوكمة والسياسات

مصايد الأسماك البحرية: الصناعية

تدعم محيطات العالم الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع، وأدت الحاجة إلى إعادة تأهيل وحماية ثروتها المشتركة وإنتاجيتها إلى تركيز المجتمع الدولي تركيزا مكثفا على كيفية استخدام المحيطات وحوكمتها. ويتمثل عنصر بالغ الأهمية من عناصر هذه المعادلة في وجود حوكمة رشيدة لمصايد الأسماك، لاسيما من حيث تحقيق إدارة مستدامة على المدى الطويل للموارد البحرية الحية، وهو شرط مسبق لصون قيمتها الاجتماعية والاقتصادية (الإطار ٥). وترتبط ارتباطا متأصلا بهذا الهدف الحاجة إلى كفالة وجود مزيد من المسؤولية والمساءلة من جانب جميع الأفراد وشركات القطاع الخاص والعاملين في صيد الأسماك ومعالجتها وتسويقها. وبوجه أعم، ومع مراعاة إمكانية الفساد المتوطن في الصناعات المستندة إلى الموارد[٢٤]، فإن نواتج الإدارة المستدامة (بما يشمل الحد من الفقر والتخفيف من وطأته، وتحسين الأمن الغذائي، وزيادة قوة التنمية والنمو الاقتصاديين، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات العامة) تتوقف إلى حد كبير على حدوث تحسينات ملازمة في مجال الحوكمة العامة.

وتطرح إدارة مصايد الأسماك تحديات بالنسبة لجميع البلدان، لاسيما الفقيرة منها من حيث القدرة. وفي بعض البلدان تمضي التحسينات في إدارة الموارد في مواكبة إصلاح القطاع العام واتخاذ تدابير لتحسين الحوكمة. ويتزايد ارتباط هذه النتائج من حيث الحوافز بتوفير المساعدة الإنمائية. ولكن على الرغم من التطورات الإيجابية فإن تقدما محدودا فقط حدث في تنفيذ تدابير على صعيد الإدارة في معظم العالم.

الإطار ٥

المنافع الاقتصادية المحتملة من الإدارة الفعّالة لمصايد الأسماك البحرية العالمية

تصف دراسة "الاستنزاف الريعي"، وهي مشروع مشترك بين البرنامج العالمي لمصايد الأسماك "PROFISH" التابع للبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة، الوضع الاقتصادي لمصايد الأسماك البحرية العالمية. وتبين الدراسة أن الاختلاف بين المنافع الاقتصادية الصافية المحتملة والفعلية التي تتحقق من مصايد الأسماك البحرية هي في حدود ٥٠ مليار دولار أمريكي سنوياً. ويقدّر أن الخسارة الاقتصادية التراكمية للاقتصاد العالمي كانت، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، في حدود تريليونين من الدولارات الأمريكية. ففي كثير من البلدان تُدعم عمليات الصيد بواسطة إعانات، ومن ثم فإن اقتصاد الصيد العالمي حتى مرحلة الإنزال على البر (قطاع الحصد الفرعي) كان في حالة عجز في سنة الأساس للدراسة (٢٠٠٤). ويمكن لتحسين حوكمة مصايد الأسماك البحرية أن يسترد جانباً كبيراً من هذه الخسارة الاقتصادية السنوية التي تبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي.

وتبين الدراسة إن التركيز على الصحة البيولوجية المتدنية لمصايد الأسماك في العالم قد مال إلى حجب الصحة الاقتصادية للمصايد التي تتجاوز أهميتها أهمية تلك الصحة البيولوجية. فمن الناحية الاقتصادية، تُعتبر صحة مصايد الأسماك أساسية ليس فقط لتحقيق استعادة المخزونات السمكية بل أيضا لتحقيق أهداف أخرى مقبولة لقطاع مصايد الأسماك، من قبيل تحسين سُبل كسب العيش، والصادرات، والأمن الغذائي السمكي، والنمو الاقتصادي.

وتستند دراسة "الاستنزاف الريعي" إلى تقديرات سابقة للخسارة الريعية العالمية، لاسيما دراسات منظمة الأغذية والزراعة[١] ودراسة Garcia وNewton[٢]. ومازال كثير من المشاكل الموصوفة في دراسة Garcia وNewton سائدا في مصايد الأسماك العالمية بعد انقضاء عقد من الزمان. إذ أن المزيد من الأرصدة السمكية يتعرض لاستغلال مفرط، ومازالت القدرة المفرطة في أساطيل الصيد تمثل إشكالية، ومازالت مستويات دخل الصيادين منخفضة. واستقرت أسعار الأسماك أو حتى انخفضت بينما زادت تكاليف صيد الأسماك. وانخفضت إنتاجية اليد العاملة والأساطيل حتى مع تقدم تكنولوجيا الصيد.

وإنتاج المصايد الطبيعية البحرية العالمية راكد نسبياً، حيث أنتجت ٨٥ مليون طن في عام ٢٠٠٤، أي حوالي نفس الكمية التي أنتجتها في عام ١٩٩٢. ويتضح من تحليل اتجاهات قيمة الإنتاج وتكاليفه أن المصايد الطبيعية البحرية تحقق خسائر على المستوى العالمي. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات العالمية المتاحة إلى استقرار بل وتدني قيمة الصادرات الحقيقية للوحدة الواحدة منذ منتصف التسعينيات. فقد أدى تزايد تكاليف الوقود، وتزايد أعداد السفن، وانخفاض معدلات المصيد إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية للمصايد الطبيعية البحرية العالمية. وساهمت الإعانات التي تقدَّم للوقود وللاستثمار في قدرة الصيد مساهمة إضافية في انخفاض نسبة المصيد لكل صياد ونسبة المصيد لكل سفينة.

وفي هذا الصدد، تتمثل قضية أساسية، في ما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك، في عدم إحراز تقدم في الحد من قدرة الصيد[٢٥] وما يتصل بذلك من إعانات ضارة، وهو ما يمثل اعتبارا أساسيا إذا كان المستهدف هو تحسين حالة مصايد الأسماك في العالم. وقد أشارت دورة عام ٢٠٠٧ للجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة إلى عدم إحراز تقدم في هذا المجال، وإلى الحاجة إلى تحقيق مستويات حصد قابلة للاستدامة إلى جانب خفض قدرة الصيد. وعلى نفس المنوال، أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٧٧/٦٢ الصادر عام ٢٠٠٧ عن أسفها لتعرّض الأرصدة السمكية في مناطق كثيرة من العالم للصيد المفرط أو لتعرضها لجهود صيد مفرط وقليل التنظيم. كما أبرز كل من لجنة مصايد الأسماك والجمعية العامة للأمم المتحدة العلاقة بين القدرة المفرطة والصيد غير القانوني

واعتبرت الدراسة المصايد البحرية العالمية وحدة اقتصادية بيولوجية مفردة. واستُخدمت مجموعات البيانات العالمية المتاحة لاستنباط مقاييس لنموذجي Schaefer وFox البيولوجيين التقليديين ولوضع تقديرات للاختلاف بين الريع الاقتصادي الراهن (٢٠٠٤) والريع الاقتصادي المحتمل في قطاع مصايد الأسماك العالمي باستخدام كل نموذج منهما. والتقدير البالغ ٥٠ مليار دولار أمريكي هو التقدير الوسيط المستمد من النموذجين. وينطوي التقدير على فارق ثقة يبلغ ٩٥ في المائة ما بين ٢٦ مليار دولار أمريكي و ٧٢ مليار دولار أمريكي. وقد يزيد تقدير الخسارة الريعية بما يتراوح بين ١٠ مليارات دولار أمريكي و٢٠ مليار دولار أمريكي سنوياً في حالة افتراض وجود قيمة اقتصادية للمرتجعات، وفي حالة أخذ الزيادات التي حدثت مؤخراً في أسعار الوقود والغذاء في الاعتبار. وتضفي أيضاً سلسلة من الدراسات الإفرادية للبلدان النامية وزناً على تقديرات الخسارة الريعية.

ولا تشير التقديرات سوى إلى قطاع الحصد، أي إلى اقتصاد مصايد الأسماك العالمي حتى مرحلة الإنزال على البر. إلا أن زيادة الكفاءة الاقتصادية لقطاع الحصد يمكن أن تُدر منافع إضافية كبيرة بعد الحصد. وتستبعد التقديرات أيضاً اعتبارات قيمة خسائر التنوع البيولوجي وخسائر مصايد الأسماك الترويحية والسياحة البحرية.

وقد قدرت الخسارة الريعية التراكمية الحقيقية للموارد العالمية من المصايد الطبيعية البحرية المفتقرة إلى الكفاءة في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٢,٢ تريليون دولار أمريكي. وقد استُخدمت الخسارة الريعية التي بلغت ٥٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ كقيمة أساسية لاستنباط سلسلة زمنية من الخسائر. واستُخدمت الفترة ١٩٧٤–٢٠٠٧ لأن منظمة الأغذية والزراعة أصدرت أول تقرير لها عن "حالة مصايد الأسماك البحرية" في عام ١٩٧٤، وكان هذا التقرير هو الأول في سلسلة ضمّت ١٤ تقريراً من هذا القبيل. واستُخدمت النسبة المتغيرة للأرصدة السمكية العالمية التي تم الإبلاغ عن أنها تُستغل استغلالاً كاملاً أو استغلالاً مفرطاً في هذه السلسلة لوضع تقديرات للخسائر السنوية.

والحصول على ريع الموارد يمكن أن يولّد نمواً اقتصادياً في الاقتصاد البحري وفي غيره من القطاعات على حد سواء، وأن يموِّل نظم إدارة مصايد الأسماك، ويساعد على ضمان استخدام الموارد بطريقة تتسم بالكفاءة الاقتصادية وقابلة للاستدامة اجتماعياً وبيئياً.

١ منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٣. المصايد البحرية وقانون البحار: عقد من التغيير. الفصل الخاص (المنقح) من حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٢، روما.

٢ S.M. Garcia and C. Newton. 1997. Current situation, trends and prospects in world capture fisheries. *In* E.L. Pickitch, D.D. Huppert and M.P. Sissenwine, eds. *Global trends: fisheries management*, pp. 3–27. الندوة ٢٠ للجمعية الأمريكية لمصايد الأسماك. بيثيسدا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٨. *The sunken billions. The economic justification for fisheries reform*. واشنطن، العاصمة.

دون إبلاغ ودون تنظيم. ومن اللازم معالجة هذه القضايا والعلاقة القائمة بينها جميعا. ويجري أيضا التداول بشأن هذه القضايا في محافل إقليمية وعالمية أخرى[٢٦].

ولم يتحقق سوى تقدم محدود فحسب في تنفيذ تدابير ترمي، في جملة أمور، إلى تعميم النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي في ما يتعلق بمصايد الأسماك، والقضاء على المصيد العرضي وعلى المرتجعات، وتنظيم مصايد الأسماك التي تعمل بطريقة السحب القاعي (الإطار ٦)، وإدارة مصايد أسماك القرش، ومعالجة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم معالجة كاملة. فلكل قضية من هذه القضايا أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويتطلب تنفيذ تدابير لمعالجتها بفعالية موارد بشرية مدرّبة تدريبا كافيا، ومؤسسات مهيكلة جيدا ومتمتعة بالمرونة، بالإضافة إلى الدعم المالي.

الإطار ٦

الحاجة إلى مؤشرات إضافية لقدرة الصيد

يوجد قلق متزايد بشأن التأثيرات التي يمكن أن تخلّفها معدات الصيد على البيئة، ومن بينها: (١) كمية الوقود/الطاقة التي تُستخدم لصيد الأنواع المستهدفة؛ (٢) الضرر الفيزيائي للبيئة البحرية؛ (٣) قدرة معدات الصيد المفقودة أو المهجورة على "الصيد غير المقصود"؛ (٤) كمية وعدد أنواع المصيد العرضي؛ (٥) كمية الأسماك وغيرها من الحيوانات التي تُرتجع عند استخدام معدات صيد معينة. وقد أُثيرت مسألة دواعي القلق هذه بخصوص معدات الصيد التجاري ومن بينها الشباك العمودية الكيسية، وشباك السحب القاعي، والجرافات، والسلال، والخطاطيف والخيوط، وشباك الرفع، والشباك الغلّية، والشباك الشراكية.

ورغم أن حجم وقوة أسطول الصيد قد يكونان مؤشرين مفيدين لاتجاهات القدرة على الصيد، فإن الأرقام الإشارية للسفن لا يمكن أن توفر مقاييس للآثار الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية التي تُعزى إلى وسيلة صيد بعينها. فأولا، نجد أن غالبية سفن الصيد الصغيرة (التي تشكل ٩٠ في المائة من سفن الصيد العالمية من حيث العدد) تكون متعددة الأغراض وتستخدم أنواعاً مختلفة من معدات الصيد تبعاً للوقت والموسم والفرصة. ثانياً، على الرغم من أن بعض بيانات الأساطيل بحسب نوع السفن يكون مرتبطاً بمعدات الصيد، فإن الإحصاءات والمعلومات الحالية عن السفن لا تعكس بالضرورة الأنشطة العملية للسفن. ثالثا، كثيراً ما لا تكون المقاييس التي تُستخدم بخصوص حجم السفن وقوتها ذات علاقة خطيّة مباشرة بتأثيرات معدات الصيد. وهذا يشير إلى الحاجة إلى وضع أرقام إشارية للجهد الفعلي لمعدات الصيد (ومن ذلك مثلا الأيام، وعدد معدات الصيد المستخدمة، وأنواعها) من أجل تحديد تأثيرات معدات الصيد على مصايد الأسماك تحديداً كمياً ومن أجل مراقبة اتجاهات تلك التأثيرات.

وهذا النمط من المؤشرات سيكون مفيداً في التحديد الكمي للتأثيرات المرتبطة بكل نوع من أنواع معدات الصيد، وفي تحديد المشاكل التي يلزم التخفيف منها أو إيجاد حل لها. فعلى سبيل المثال، زُعم أن السحب القاعي يرتبط به ارتفاع استهلاك الوقود، وإلحاق ضرر فيزيائي بالموئل البحري، وارتفاع كميات المصيد العرضي والمرتجعات. وفي الوقت نفسه، يشير تقدير أولي إلى الحصول على نسبة قدرها ٢٣ في المائة من إنتاج المصايد الطبيعية في العالم من السحب القاعي. وتبلغ هذه النسبة حوالي ٢٠ مليون طن. وعند النظر في التحول عن السحب القاعي إلى طريقة بديلة للصيد، فمن شأن وجود مؤشر لمعدات الصيد/الجهد، إذا جرى تحليله مع بيانات إنتاج المصايد الطبيعية والبيانات الاجتماعية – الاقتصادية (من قبيل استهلاك الوقود بحسب نوع السفن والعمالة)، أن يتيح: (١) تقييم النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذا التحول؛ (٢) التحديد الكمي لمدى إمكانية تحقيق أهداف التخفيف من التأثيرات البيئية أو مدى تحققها فعلاً؛ (٣) رصد التقدم المحرز بعد تنفيذ السياسة الجديدة. وينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بأنواع معدات الصيد التي ينبغي تشجيعها أو تقييدها إلى فهم واضح لمنافعها ومساوئها النسبية وكذلك لتأثيرات هذه التدابير ولعواقبها.

ويمثل التركيز الشديد على بناء القدرات من أجل إدارة مصايد الأسماك أولوية لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ففي عالم مصايد أسماك آخذة في اكتساب طابع العولمة، هناك ارتباط متزايد بين الدول النامية والدول المتقدمة[٢٧]. وبخصوص تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بمصايد الأسماك (ومنها على سبيل المثال اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية الصادر عام ١٩٩٥)، من المعترف به وجود عنصر مصلحة ذاتية في توفير مساعدة إنمائية. وهذا يرجع إلى أن الصكوك تواجه احتمالا معقولا بالفشل إذا لم تتبناها البلدان على نطاق واسع وإذا لم تتوافر درجة من تعادل

التنفيذ فيما بين الأطراف في الاتفاقات. ولهذه الأسباب بالذات، يحتوي معظم الصكوك التي أُبرمت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ على أحكام بشأن بناء القدرات[٢٨].

وهناك سبب إضافي وهام يدعو إلى تعزيز بناء القدرات حيثما كان التعاون والتآزر الإقليميان يشكلان أساس تنفيذ الاتفاقات. ففي هذه الحالات، تصبح البلدان الفقيرة من حيث القدرات هي الحلقات الضعيفة في عملية التنفيذ. وعلى سبيل المثال، من المتوخى اعتماد معايير منسقة تمثل حدا أدنى للرصد والمراقبة والإشراف واتخاذ الدول المرفئية تدابير إقليمية تُنفذ من جانب البلدان بشكل متحد وبدرجة متماثلة من القوة. ذلك أن عدم تحقيق تنفيذ منسق يؤدي إلى وجود ثغرات في التنفيذ، مما يقوّض التعاون الإقليمي والنتائج الإقليمية.

المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك

تجاهد المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وهي حجر الزاوية في الحوكمة الدولية لمصايد الأسماك، للوفاء بولاياتها على الرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها لتحسين أدائها. وهذا الوضع ينجم جزئيا عن الأطر التي تعمل فيها تلك المنظمات وعن الافتقار الظاهر إلى الإرادة السياسية من جانب الأعضاء لتنفيذ القرارات في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، فإن فعالية تلك المنظمات يعوقها: استخدام أسلوب اتخاذ القرارات بتوافق الآراء؛ وإعطاء الأولوية للمصالح الوطنية على حساب الحوكمة الرشيدة لمصايد الأسماك؛ وعدم رغبة الأعضاء في تمويل إجراء بحوث دعما للإدارة؛ والتأخر زمنيا في تنفيذ القرارات المتعلقة بالإدارة؛ والتركيز على إدارة الأزمات بدلا من الإدارة اليومية لمصايد الأسماك؛ وعدم وجود صلة حقيقية بين متطلبات الإدارة اليومية لمصايد الأسماك وعقد اجتماع سنوي يستند إلى الممارسة الدبلوماسية. ولكن يوجد توافق آراء متزايد على أن هذه القضايا الجوهرية تتطلب حسما إذا كان الهدف هو بعث الحياة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وجعلها أدوات فعالة حقا لتحقيق الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك.

وتُجري منظمات إقليمية كثيرة لإدارة مصايد الأسماك استعراضات لأدائها، في محاولة منها لتحسين فعاليتها. واختار معظمها إتباع نهج فريق مختلط، يضم مزيجا من مهنيين داخليين وآخرين خارجيين. وهذا النهج ينطوي على مزايا كثيرة، لأنه يجمع بين المعرفة الوثيقة بعمليات المنظمة والتحديات التي تواجهها والمعرفة والمدخلات من خبراء مستقلين. واختتم في عام ٢٠٠٦ استعراض بالغ النجاح، تم بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، وأجرته هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي. ومهد هذا الاستعراض الأولي الطريق لاستعراضات لمنظمات إقليمية أخرى لإدارة مصايد الأسماك. ومع ذلك فإن المجتمع الدولي يعترف بوجود خلافات كثيرة فيما بين تلك المنظمات، ومن الضروري إتباع نهج مرن لكي تتسنى تسوية تلك الخلافات تسوية كاملة.

ومن بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي من المقرر إجراء استعراضات لأدائها في عام ٢٠٠٨، الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف، والهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، وهيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي[٢٩]. ومن المهم، على وجه الخصوص، استعراض المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك المسؤولة عن إدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال التي حُددت قبل إبرام اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية الصادر عام ١٩٩٥ (الاتفاق). والهدف من ذلك هو كفالة أن يظهر توجُّه الاتفاق والقصد منه في الولايات المنقحة لهذه المنظمات. وفي عام ٢٠٠٧، أنجزت منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي استعراضا مستفيضا وعملية تعديل مستفيضة لكي تحدِّث اتفاقيتها لجعلها متماشية مع ذلك الاتفاق.

وعلى الرغم من تشاؤم المجتمع الدولي بشأن عدم فعالية المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وعجزها أو عزوفها عن اتخاذ قرارات عملية بشأن الإدارة، اتُخذت خطوات، أو يجري اتخاذها، لإقامة منظمات إقليمية جديدة لإدارة مصايد الأسماك حيثما لا توجد منظمات من هذا القبيل. وعند إنشاء تلك المنظمات ستُصبح أرصدة العالم السمكية الرئيسية جميعها تقريبا مشمولة بواسطة منظمات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وسيكون الاستثناء الوحيد هو الأرصدة المتداخلة المناطق الموجودة في جنوب غرب المحيط الأطلسي.

وفي عام ٢٠٠٦، وفي أعقاب مبادرة من المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي[٣٠]، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة من أجل إنشاء لجنة مصايد الأسماك لغرب وسط خليج غينيا. وهذه المنظمة تكمّل منظمتين إقليميتين

فرعيتين موجودتين في منطقتين متاخمتين (هما الهيئة الإقليمية الفرعية لمصايد الأسماك واللجنة الإقليمية لمصايد الأسماك لخليج غينيا). ولكل منظمة منهما مهام في مجال إدارة مصايد الأسماك. وهدفهما هو دعم البلدان الأعضاء في جمع المعلومات وإعداد الخطط كوسيلة للمساهمة في تحسين إدارة مصايد الأسماك في غرب أفريقيا.

والمبادرات الأخرى لتحسين حوكمة مصايد الأسماك هي المفاوضات الجارية في إقليم المحيط الهادي والرامية إلى إقامة منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهادي والاجتماع المشترك بين الحكومات المعني بإدارة الصيد في قاع أعالي البحار في شمال غرب المحيط الهادي. وتستند المفاوضات المتعلقة بكلتا المبادرتين إلى مبادئ القانون الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة عام ١٩٨٢، واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية الصادر عام ١٩٩٥. وتضم المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد أسماك جنوب المحيط الهادي عددا كبيرا من البلدان. وهدفها هو إيجاد منظمة يطبّق فيها النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي في ما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك من أجل كفالة صون موارد مصايد الأسماك واستخدامها المستدام على المدى الطويل. وينصب تركيز الإدارة على أنواع غير التونة، من بينها أرصدة حذرة في أعالي البحار. وتمضي المفاوضات منذ عام ٢٠٠٦ ومن المتوقع اختتامها في عام ٢٠٠٩. وبدأت في عام ٢٠٠٦ مشاورات لإنشاء آلية من أجل شمال غرب المحيط الهادي. وتشمل العملية أربعة بلدان[٣١]. وتجري مناقشة نشطة بشأن طبيعة ونطاق الاتفاق المتعلق بالآلية المقترحة وتنفيذ تدابير مؤقتة.

ويتمثل التحدي الرئيسي بالنسبة للمجتمع الدولي في إنفاذ الاتفاقات بعد اختتام المفاوضات. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٦، وقّعت ستة بلدان (جزر القمر، وسيشيل، وفرنسا، وكينيا، وموزامبيق، ونيوزيلندا) والمجموعة الأوروبية الاتفاق متعدد الأطراف على وضع اتفاق مصايد أسماك جنوب المحيط الهندي. ويتمثل الهدف من هذا الاتفاق في إدارة الصيد في أعالي البحار في جنوب المحيط الهندي من أجل كفالة صون الموارد غير التونة على المدى الطويل واستخدام تلك الموارد استخداما مستداما. ولكن ذلك الاتفاق لم يبدأ نفاذه بعد وربما لن يتحقق ذلك في المستقبل القريب، إذ لم تحدث أي تصديقات عليه، ولم يُتفق على أي ترتيبات مؤقتة لإدارة الأرصدة المستهدفة.

ويتعزز التعاون الدولي وتُحل مشاكل كثيرة من خلال التشاور وتبادل المعلومات في الوقت المناسب. وفي ما يتعلق بالمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، تُعتبر هذه التبادلات حاسمة الأهمية في معالجة القضايا المشتركة من قبيل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ومواءمة أشكال البيانات. وتجتمع الهيئات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وغير التابعة لها كل سنتين منذ عام ١٩٩٩ للنظر في المسائل موضع الاهتمام المشترك ولمعرفة الكيفية التي تعالج بها الهيئات المختلفة المشاكل المتماثلة والعمل على حلها. وتعتبر هذه الاجتماعات بمثابة علامة فارقة في مجال التعاون فيما بين تلك الهيئات. ففي عام ٢٠٠٧، تعزّز طابع ونطاق التعاون بعقد الاجتماع الأول لشبكة أمانات المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك. وقد استعرض هذا الاجتماع، ضمن جملة أعماله: قرارات لجنة مصايد الأسماك ذات الأهمية للهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك (بما في ذلك دورها)؛ والعوامل الخارجية التي تؤثر في إدارة مصايد الأسماك؛ ونُهُج إدخال اعتبارات النظام الإيكولوجي في برامج تلك الهيئات الخاصة بإدارة مصايد الأسماك؛ وحالة نظام رصد موارد مصايد الأسماك[٣٢]؛ وغيرها من الأمور ذات الصلة.

وعلى نحو مستقل عن هذه العملية التي تقودها منظمة الأغذية والزراعة من أجل المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك، بدأت المنظمات الإقليمية الخمس الموجودة في العالم لإدارة مصايد أسماك التونة عملية تشاورية سنوية. وعقدت أول اجتماعاتها في اليابان (كوبي، ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧) وعقدت اجتماعها الثاني في الولايات المتحدة الأمريكية (سان فرانسيسكو، ٥-٦ فبراير/شباط ٢٠٠٨). وعلى العكس من مجموعة المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك، توجد لدى جميع منظمات التونة مهام إدارية، وأهداف مقارنة على صعيد الإدارة، وتحديات متماثلة. وعلاوة على ذلك، يوجد أعضاء مشتركون بين معظم هذه المنظمات، وكثيرا ما توجد أساطيل متقاسمة فيما بينها. وفي حالة واحدة على الأقل، توجد ولايات متداخلة لدى اثنتين من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. ولذا، من المناسب أن تتعاون وأن تسعى إلى تعزيز المواءمة فيما بين الأقاليم بشأن القضايا المشتركة بما يشمل مواءمة تقدير الأرصدة، والرصد والمراقبة والإشراف، ونظم مراقبة السفن، وقوائم السفن، ونظم تتبع التجارة والمصيد، وضوابط النقل بين السفن. وفي اجتماع عام ٢٠٠٨، أشير إلى أن منظمات التونة اتخذت جميعها إجراءات لتحسين تقاسم البيانات وتعزيز تدابير الرصد والمراقبة والإشراف، لردع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المقام الأول.

وفي منتديات دولية عُقدت مؤخرا أُعرب عن القلق بسبب عدم تبني بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تدابير على صعيد الإدارة حتى عندما تكون تلك التدابير مستندة إلى أفضل مشورة علمية متاحة[٣٣]. ويجعل هذا التقاعس دور وعمل تلك المنظمات يفقدان سمعتهما الجيدة ويعرّضان مصداقية تلك المنظمات للخطر. كما أشار تقرير اجتماع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد أسماك التونة الذي صدر عام ٢٠٠٨ إلى هذه القضية، وإلى وجود قدر كبير من القلق في أوساط تلك المنظمات بشأن بطء التقدم الذي تُحرزه بعض المنظمات في معالجة أمور من قبيل وضع إجراءات تخصيص منصفة وشفافة، والتحكم في القدرة، والإدارة المستندة إلى المشورة العلمية. بل أُعرب في حقيقة الأمر عن قلق كبير بشأن عواقب عدم تبني المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تدابير على صعيد الإدارة تتسق مع أفضل مشورة علمية متاحة. وفي ما يتعلق بهذه المسألة، أبدي جانب من الأطراف في جزر المحيط الهادي ومن المجتمع المدني في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ انتقادا بشأن فشل هيئة مصايد أسماك غرب ووسط المحيط الهادي في التوصل إلى قرارات بشأن إدارة أرصدة الأسماك الكبيرة العينين والأسماك الصفراء الزعانف[٣٤]. وأدى هذا الوضع إلى توتر العلاقات بين بلدان جزر المحيط الهادي ودول الصيد في المياه البعيدة الأعضاء في تلك الهيئة.

ومع أن المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك هي الأدوات الرئيسية لتعزيز التعاون الدولي في ما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك، تركز أيضا منظمات وآليات أخرى تركيزا متزايدا على القضايا المتعلقة بمصايد الأسماك واستدامتها على المدى الطويل، والنظام الإيكولوجي، والبيئة وتغير المناخ، على نحو يتسم بالتكامل في كثير من الأحيان. ويشجع المجتمع الدولي توسيع نطاق التعاون مع هذه المنظمات والآليات، التي تشمل مبادرة شراكة المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة الجنوبية، والاجتماع الوزاري الإقليمي المعني بتعزيز الممارسات الرشيدة لصيد الأسماك، بما يشمل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الإقليم (بالي، إندونيسيا، ٢٠٠٧)[٣٥].

معالجة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

تحتل ضرورة مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يرتبط به من الأنشطة التي ينظر إليها الآن بوجه عام على أنها جريمة بيئية منطوية على سرقة الموارد[٣٦]، أولوية عالية على جدول الأعمال الدولي بشأن مصايد الأسماك. وهذا يرجع إلى أن ذلك الصيد يشكّل تهديدا خطيرا لـ:(١) صيد الأسماك، لاسيما الأسماك ذات القيمة العالمية التي تعاني أصلا من إفراط في الصيد (ومن ذلك مثلا مصايد أسماك القد والتونة والسمكة الحمراء وأبو سيف)؛ (٢) الموائل البحرية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية المعرّضة للخطر؛ (٣) الأمن الغذائي واقتصادات البلدان النامية. كما يتزايد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في كثير من المناطق[٣٧]، حيث يقوّض الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إدارة مصايد الأسماك إدارة مستدامة. ويوجد توافق آراء دولي على أن الجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ينبغي أن تركز على إعاقة دخول الأسماك مجال التجارة الدولية، مما يحرم الصيادين الذين يمارسون ذلك الصيد من العائد المالي. ومن ثم، يقع على عاتق الدول المرفئية والسوقية، بما يشمل البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، عبء متزايد لمنع انتقال وغسل الأسماك التي يجري صيدها في إطار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال مرافئها وإلى داخل أسواقها.

وتشجع البلدان التي تعمل كدول عَلَم أو دول مرفئية لعدم الامتثال للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وذلك لأنها توفر الأعلام للسفن لكي تعمل مع مراعاة قلة من القيود أو دون أي قيود وتوفّر ملاذات تكون مقرا لعملياتها ومناولة مصيدها. وهناك مبادرة كبرى تجري حاليا، في هذا الصدد، تتعلق بالتفاوض على صك دولي ملزم بشأن تدابير الدول المرفئية (الإطار ٧). ويجري تكملة ذلك بإتباع نهج مبتكر في ما يتعلق بمسؤولية دول العلم مع تحرُّك المجتمع الدولي لوضع معايير لتقييم أداء دول العلم وللنظر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد السفن التي تحمل أعلام دول لا تستوفي هذه المعايير[٣٨]. ويُغيِّر هذا النهج محور التركيز إلى حد ما. فبينما تظل سفن الصيد مستهدفة، ستواجَه الآن دول العلم مواجهة مباشرة، بدلا من مواجهتها مواجهة غير مباشرة مثلما جرت العادة من قبل عموما. وينبغي أن يتيح هذا التطور للمجتمع الدولي اتخاذ تدابير ملموسة بدرجة أكبر ضد دول العَلم التي تفتقر إلى الإحساس بالمسؤولية.

وتدعو خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠١ دول السوق إلى تنفيذ تدابير سوقية متفق عليها دوليا، تماشيا مع قواعد منظمة التجارة العالمية لمنع التجارة في الأسماك التي يجري صيدها في إطار ذلك النوع من الصيد[٣٩]. وعلاوة على ذلك، اعتمدت منظمات إقليمية عديدة لإدارة مصايد الأسماك نظما لتتبع المصيد والتجارة لكفالة

الإطار ٧

نحو اتفاق/صك مُلزم قانوناً بشأن تدابير الدولة المرفئية

يقوض الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إدارة مصايد الأسماك إدارة مستدامة ويعوق إحراز تقدم نحو تحسين حوكمة المحيطات. ويقر المجتمع الدولي بوجوب التصدي لذلك الصيد بطريقة شاملة متعددة الجوانب، كما يدلل على ذلك النهج المتخذ لتطوير خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠٠١.

ورغم عدم إغفال أهمية "مجموعة أدوات" تلك الخطة ككل، فإن الاهتمام الدولي ينصب بكثافة أكبر على دور الدولة المرفئية في منع الأسماك التي يجري صيدها في إطار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من دخول مجال التجارة الدولية. فإذا تعذّر على الصيادين الذين يمارسون الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أن ينقلوا من سفينة إلى أخرى أو أن يُنزلوا على البر منتجات صيدهم هذا، أو إذا كانت تكاليف المعاملات المرتبطة بمحاولة غسل تلك المنتجات لبيعها من خلال قنوات السوق المشروعة مرتفعة بدرجة كافية، لتدنّى الحافز المالي لممارسة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وهذا الوضع، بدوره، ينبغي أن يكون له تأثير إيجابي على حالة الموارد التي استهدفها أولئك الصيادون.

وقد تناولت لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة استخدام تدابير الدولة المرفئية تحديداً لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧. واتفقت اللجنة في البداية على أن عدم وجود تدابير ملزمة للدولة المرفئية كان يمثل ثغرة للصيادين الذين يمارسون هذا الصيد. وأقرت اللجنة النظام النموذجي لتدابير الدولة المرفئية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٥ (النظام النموذجي) وشجّعت البلدان على تنفيذه. وفي عام ٢٠٠٧، اتفقت اللجنة كذلك على وجود حاجة ماسة إلى إعداد صك جديد ملزم قانوناً يستند إلى خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه وإلى النظام النموذجي.

وعقدت منظمة الأغذية والزراعة، وفي إطار جدول زمني ضيق، في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، مشاورة خبراء لصياغة صك ملزم قانوناً بشأن تدابير الدولة المرفئية، في واشنطن العاصمة، من أجل وضع مسودة أولية لنص صك ملزم قانوناً. وتلت هذا الاجتماع مشاورة فنية في يونيو/حزيران ٢٠٠٨ للتفاوض على نص صك دولي ملزم. وسيُحال ذلك النص إلى لجنة مصايد الأسماك عام ٢٠٠٩ لاستعراضه والنظر فيه.

وقد بات واضحاً الآن أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يقف وراءه ويدعمه قيام الصيادين الذين يمارسونه بنقل مصيدهم غير المشروع فيما بين السفن وإنزاله على البر وغسله. ومازال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم نشاطاً مربحاً بجميع المقاييس. ولن تتناقص ربحيته إلا متى أصبح من الأصعب على الصيادين الذين يمارسونه بيع مصيدهم.

وأهم عنصر للحد من ربحية الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هو ضرورة زيادة مشقة نقل ناتج ذلك الصيد من السفينة إلى الشاطئ وإلى طبق المستهلك. وللدول المرفئية دور على الخط الأمامي في ضمان ألا يُنزل على البر إلا الأسماك التي يجري صيدها قانوناً وفي ضمان سد فرص وثغرات غسل المصيد غير المشروع. ويجب على الدول أن تكفل ممارسة الدول المرفئية ضوابط فعالة، وألا تسمح لسفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بأن تستخدم مرافئها لأي غرض أو لنقل الأسماك التي يجري صيدها في إطار ذلك الصيد من سفينة إلى أخرى أو لإنزالها على البر. وهذا الوضع يمكن أن يكون له تأثير سلبي على أحجام التجارة في الأجلين القصير إلى المتوسط. ولكن إذا لم يتم القضاء على ممارسات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الغير مستدامة في ما يتعلق بالأرصدة، فإن مستويات الإمدادات السمكية قد تقل، مما يُفضي إلى انخفاض كميات الأسماك المتاحة للاستهلاك الوطني وللتجارة الدولية.

ألا يُعرض للبيع في البلدان الأعضاء سوى الناتج الموثق والذي جرى صيده بطريقة قانونية. وتقوم بتطبيق نظم من هذا القبيل هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي والهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، على سبيل المثال. وينبغي للمزيج من التدابير الوطنية لعرقلة استيراد الأسماك التي يجري صيدها في إطار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ونظم التتبع المعتمدة لدى المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وتنفيذ نظم إصدار شهادات للمصيد في دول العَلم (مثلا من قبيل تلك التي تنفذها هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، وتلك التي سينفذها الاتحاد الأوروبي قريبا)، وتحسين تدابير الدول المرفئية ينبغي أن يُعزز كل عنصر فيها العنصر الآخر وأن يقلل من احتمالات دخول منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مجال التجارة الدولية.

ويدعم الجهود الرامية إلى معالجة قضايا الأعلام والسفن عمل منظمة الأغذية والزراعة الذي يرمي إلى بحث إمكانية إعداد سجل عالمي شامل لسفن الصيد، وسفن النقل المبرَّد في ثلاجات، وسفن الإمداد. وتسعى المنظمة إلى إعداد قائمة عالمية منسقة لسفن الصيد، تضم معلومات من قوائم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والسجلات الوطنية للسفن، وغيرها من المصادر التي تحتوي على معلومات عن السفن المرخصة. وقد تناولت مشاورة خبراء بشأن إعداد سجل عالمي شامل لسفن الصيد (مقر منظمة الأغذية والزراعة، روما، ٢٥–٢٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨) المفاهيم العامة والاعتبارات السياساتية. وأعربت المشاورة عن رأي مفاده أن السجل العالمي سيكون أداة أساسية لكفالة فعالية تدابير الدول المرفئية. واقترحت المشاورة أيضا إعداد جدول زمني لأنشطة المتابعة التي يجب الاضطلاع بها قبل انعقاد دورة لجنة مصايد الأسماك في عام ٢٠٠٩، حيث ستخضع المسألة لمزيد من البحث.

وللصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تأثيرات شديدة على البلدان النامية. فهي تتعرض لذلك الصيد، وكثيرا ما تتعرض له بدرجة متفشية (مثلا في غرب أفريقيا)، في مناطقها الاقتصادية الخالصة. ولكنها عاجزة، بسبب افتقارها إلى قدرات التصدي له. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى تزايد نظم تتبع المصيد والتجارة، من المرجح أن تواجه بلدان نامية كثيرة، في البداية على الأقل، ضياع فرصها السوقية بسبب عجزها عن معالجة النواحي الفنية المرتبطة بهذه النظم. وهذا يمثل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي ويُعتبر سببا هاما يدعو إلى ضمان ايلاء مسألة بناء القدرة على مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أولوية عالية في البلدان النامية.

وبالنظر إلى الضرر الشديد الذي ينجم عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والحاجة إلى إيجاد وسائل أكثر فعالية لمنع تلك الممارسة في أقرب وقت ممكن، يجري النظر في عدد من الأفكار الجديدة. ويتمثَّل اقتراح ناشئ في ما إذا كان من الممكن أن تفرض المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، تماشيا مع فلسفة استخدام الحوافز المالية للتأثير على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، رسوما على الدول التي تصدر أعلاما لعدم الامتثال والتي تصيد سفنها في منطقة تابعة لمنظمة من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك[٤٠]. ويرى دعاة هذا النهج أن هذا التعويض سيكون مبرَّرا على أساس أن تتكبد تلك الدول الأعضاء في تلك المنظمات رسوما أعلى نظير المشاركة في هذه المنظمات وذلك بسبب الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (ومن ذلك مثلا أن تتحمل نسبة أعلى من تكاليف الرصد والمراقبة والإشراف التي تُدفع من مساهمات الأعضاء). وعلاوة على ذلك، ونتيجة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، من المرجح أن تكون تلك الدول الأعضاء قد قلصت من فرص الصيد، حيث تتحول كميات المصيد من كميات أقل إلى دخل أقل وأرباح أقل.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧، كشف الاتحاد الأوروبي الستار عن إطار سياساتي وقانوني جديد وتطلعي بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد أدخل هذا الإطار الجديد لأن إطار الاتحاد الأوروبي الحالي لم يكن باستطاعته أن يكفل أن تكون منتجات مصايد الأسماك المستوردة من بلدان غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي منتجات جرى صيدها قانونا. ويعتمد الإطار الجديد على خفض أرباح الصيادين الذين يمارسون هذا الصيد والمتعاونين معهم. وتتمثل ركيزتان رئيسيتان من ركائزه في ما يلي: (١) مطالبة دول العلم بأن تشهد بأن جميع الأسماك المستوردة جرى صيدها بطريقة قانونية[٤١]؛ و (٢) فرض جزاءات على دول العَلم التي لا تفي بالتزاماتها الدولية. وعلاوة على ذلك، ستُفرض جزاءات صارمة على رعايا الاتحاد الأوروبي الذين ينخرطون في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بصرف النظر عما إذا كانوا يعملون في الاتحاد أو خارجه.

مصايد أعالي البحار

تماشيا مع النداءات الدولية التي تدعو إلى معالجة مسألة حوكمة مصايد أسماك أعالي البحار ومراعاة نتيجة مؤتمر أعماق البحار الذي عُقد في عام ٢٠٠٣ (وهو مؤتمر دولي بشأن الصيد في أعماق البحار عُقد في ولينغتون، في الفترة ٢٧–٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣)، شرعت منظمة الأغذية والزراعة في

العمل في عام ٢٠٠٦ على النظر في خيارات لإدارة الصيد العميق في أعالي البحار. وتناولت مشاورة خبراء أولية (بانكوك، ٢١–٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٦) القضايا الأساسية بشأن هذا الصيد واقترحت خطوات من أجل: (١) تحسين تبادل المعلومات[٤٢] لزيادة المعرفة بشأن هذا الصيد؛ (٢) عقد مشاورة فنية لمنظمة الأغذية والزراعة للنظر في إدارة ذلك الصيد وإعداد خطوط توجيهية و/أو مدونة سلوك لإدارة هذا الصيد. وفي عام ٢٠٠٧، نظرت لجنة مصايد الأسماك في الحاجة إلى القيام بعمل على سبيل المتابعة، واتفقت على أنه ينبغي للمنظمة أن تشرع في إعداد خطوط توجيهية دولية (قبل ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨). ووضعت مشاورة خبراء ثانية عُقدت في عام ٢٠٠٧ (بانكوك، ١١–١٤ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧) مسودة خطوط توجيهية شكّلت بعدئذ أساس مفاوضات جرت في مشاورة فنية عقدتها المنظمة (مقر منظمة الأغذية والزراعة، روما، ٤–٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨). ولم يتسن استكمال العمل في تلك المشاورة، واستؤنف

الإطار ٨

الاستعاضة عن مفهوم المصيد العرضي في إدارة مصايد الأسماك؟

في العقود الأربعة الأخيرة، أعرب مديرو مصايد الأسماك وأعربت المجموعات التي تدعو إلى الصون/حماية البيئة عن خشيتهم من احتمال مساهمة المصيد العرضي والمرتجعات في الإفراط في الصيد البيولوجي وفي تغيير تركيبة النظم الإيكولوجية البحرية. وفي العقدين الأخيرين، تزايد تركيز البحث عن حلول لمشاكل المصيد العرضي والمرتجعات، وانخفض حجم المصيد العرضي في مصايد عديدة. ولكن في هذه الفترة تغيّر مفهوم معنى مصطلح "المصيد العرضي" بالنسبة لمن هم داخل قطاع مصايد الأسماك ومَنْ هم خارجه على حد سواء، ولا يوجد حالياً تعريف مقبول عموماً لهذا المصطلح.

المصدر	خسائر ما قبل المصيد	المصيد المحتفظ به	المصيد المرتجع
منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٤[١]		الأنواع المستهدفة المحتفظ بها الأنواع غير المستهدفة المحتفظ بها	الأنواع المستهدفة المرتجعة الأنواع غير المستهدفة المرتجعة المصيد العرضي
منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥[٢]		المصيد المستهدف المحتفظ به	المصيد المستهدف المرتجع المصيد غير المستهدف المرتجع المصيد العرضي
استراليا[٣]	النفوق نتيجة الاصطدام بمعدات الصيد المصيد العرضي	الأنواع المستهدفة المحتفظ بها النواتج الفرعية	الأنواع المستهدفة المرتجعة الأنواع غير المستهدفة المرتجعة المصيد العرضي
الولايات المتحدة الأمريكية[٤]	النفوق نتيجة عمليات الصيد النفوق نتيجة عمليات الصيد غير المقصود المصيد العرضي	المصيد المحتفظ به	الأنواع المستهدفة المرتجعة الأنواع غير المستهدفة المرتجعة المصيد العرضي

١ منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٤. *A global assessment of fisheries bycatch and discards*, by D.L. Alverson, M.H. Freeberg, J.G. Pope and S.A. Murawski. الوثيقة الفنية لمصايد الأسماك رقم ٣٣٩، روما.

٢ منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥. *Discards in the world's marine fisheries. An update*, by K. Kelleher. الوثيقة الفنية لمصايد الأسماك رقم ٤٧٠، روما.

٣ المجلس الوزاري للغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ١٩٩٩. *National Policy on Fisheries Bycatch*. كانبيرا، وزارة الزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

٤ National Marine Fisheries Service. 2003. *Evaluating bycatch: a national approach to standardized bycatch monitoring programs*. Silver Spring, United States of America, National Oceanic and Atmospheric Administration, National Marine Fisheries Service.

عقدها في مقر المنظمة في أغسطس/آب ٢٠٠٨. ومن المتوقع تقديم الخطوط التوجيهية الدولية التي تُقرها المشاورة إلى لجنة مصايد الأسماك في عام ٢٠٠٩ للنظر فيها والموافقة عليها.

الأنواع كثيرة الارتحال والأرصدة متداخلة المناطق

تعزيزا للمشاركة في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية الصادر عام ١٩٩٥ (الاتفاق)، وتشجيعا لتنفيذه، وكوسيلة لتعزيزه في القانون الدولي العرفي، من المتوقع أن تتفق الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ على استئناف عقد المؤتمر الاستعراضي الذي توقف في عام ٢٠٠٦. فمع تزايد عدد الأطراف في الاتفاق (بلغ المجموع ٦٨ طرفا في مارس/آذار ٢٠٠٨)، يوجد توافق آراء من جانب كل من الأطراف وغير الأطراف على الحاجة إلى إجراء حوار مكثّف بدرجة أكبر لإزالة العقبات التي

وقد سبق فعلاً، في عام ١٩٩٢، أن لاحظ Murawski أن: "استخدام مصطلح المصيد العرضي يضيف قدراً كبيراً من البلبلة فيما يتعلق بموضوع معقّد أصلاً بالنسبة للعلماء وللمديرين على حد سواء"[١]. فالمصطلح غير دقيق نسبياً من حيث أنه يشكّل حكماً قيّمياً وقد يكون غير دقيق عند استخدامه على مدى أي فترة زمنية ممتدة لوصف عنصر في إطار مصيد متعدد الأنواع. فمن الناحية الجوهرية، "قد يكون مصيد البارحة العرضي هو نوع المصيد المستهدف اليوم".

وترد في الجدول المرفق المكونات المختلفة للتعاريف الأساسية للمصيد العرضي. والتعريف الذي استخدمته منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٥) هو الأضيق، وسيُفضي إلى تقدير للمصيد العرضي أقل من التقدير الذي تفضي إليه التعاريف الثلاثة الأخرى، وذلك لأنه لا يشمل "الأنواع غير المستهدفة المحتفظ بها" (المشار إليها لدى منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٤) على أنها مصيد عرضي) ولا يشمل "حالات النفوق غير المراقبة". ولذا، فإن أي تقدير للمصيد العرضي ينبغي، لكي يكون مفيداً لصنّاع القرار وفي المناقشات العامة، أن يكون مصحوباً ببيان يوضح تعريف المصيد العرضي المستخدم.

ومع ذلك، فإن مفهوم المصيد العرضي، عدا عن كونه غير دقيق، ينطوي على مكمن ضعف آخر. فهو ليس مناسباً تماماً لمديري مصايد الأسماك الحديثة. فبالنظر إلى الاتجاه الحالي إلى التحول عن إدارة نوع مفرد إلى إدارة أنواع متعددة وتطبيق نهج النظام الإيكولوجي على مصايد الأسماك، يجب على المديرين أن يديروا ما هو أكثر من المصيد العرضي. فمن المتوقع منهم أن يديروا مصايد الأسماك على نحو يجعل عمليات إنزال الأسماك على البر قابلة للاستدامة، ويقلل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع، ويخفّض خسائر ما قبل المصيد (حالات النفوق غير المراقبة).

ومن المحتمل أن يفكر الصيادون دوماً من زاوية المصيد والمصيد العرضي، ولكن بالنسبة للعلماء والمديرين أصبح الآن هذان المفهومان شديدي التبسيط. فمن المحتمل أن تكون إدارة الصيد أيسر إذا جرى التفكير فيها من زاوية خسائر ما قبل المصيد، وعمليات الإنزال على البر، والمصيد المرتجع. وعندئذ يشمل مصطلح "المصيد"، عند استخدامه، عمليات الإنزال على البر والمصيد المرتجع.

١ S.A Murawski. 1992. The challenges of finding solutions in multispecies fisheries. *In* R.W. Schoning, R.W. Jacobson, D.L. Alverson, T.G. Gentle and J Auyong, eds *Proceedings of the National Industry Bycatch Workshop, February 4–6, 1992, Newport, Oregon*, pp. 35-45. Seattle, United States of America. Natural Resources Consultants, Inc.

تحول حاليا دون تصديق الدول غير الأطراف على الاتفاق. وهذا التطور، الذي برز بقوة في الجولة السابعة للمشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١١–١٢ مارس/ آذار ٢٠٠٨)، يُعتبر تطورا إيجابيا للغاية، يعكس حُسن نوايا جميع المشاركين ورغبتهم في تعميق التنفيذ من خلال زيادة المشاركة. وثمة تطور موازٍ مشجّع للغاية هو مدى اتخاذ بعض الدول غير الأطراف خطوات أيضا لتنفيذ جوانب أساسية من جوانب الاتفاق. وكان مما له دلالته أن الجولة السابعة للمشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق التي عُقدت في عام ٢٠٠٨ حددت أن انعدام القدرة لدى البلدان النامية يشكّل حاجزا يحول دون قبول الاتفاق وتنفيذه على نطاق أوسع.

المصيد العرضي والمرتجعات

يمكن أن تكون للمصيد العرضي، بأشكاله المختلفة، عواقب هامة بالنسبة للسكان، وشبكات الأغذية، والنظم الإيكولوجية. وفي العقود الأخيرة، تمحور توافق آراء واسع النطاق حول رأي مفاده أن المصيد العرضي ينبغي الإقلال منه إلى مستويات تكاد لا تُذكر (الإطار ٨). وهذا الرأي، كما يظهر في التشريعات والاتفاقات على نطاق العالم، يكشف عن الاعتقاد الواسع النطاق بأن الأجزاء المرتجعة من مصيد مصايد الأسماك تمثل إهدارا غير مقبول للموارد الطبيعية. وعلى الرغم من عدم توافر أي تقدير تفصيلي للمصيد العرضي، فإن تقديرا أوليا يشير إلى أن ذلك المصيد ربما تجاوزت كميته ٢٠ مليون طن على مستوى العالم (تعادل نسبة قدرها ٢٣ في المائة من عمليات الإنزال البحرية على البر) وأنه آخذ في التزايد. وتناقص وفرة الأنواع التقليدية، وهبوط إيرادات المصيد، وظهور أسواق جديدة لأنواع غير تقليدية، وزيادة الطلب على المادة الخام من أجل الأعلاف الحيوانية، والتغيرات في اللوائح لحظر الارتجاع هي كلها عوامل ربما كانت تساهم في زيادة عمليات إنزال أنواع غير مستهدفة على البر.

بيد أن الوعي العالمي بمشكلة المصيد العرضي قد أسفر عن نتائج. فقد انخفضت حالات نفوق السلاحف من خلال: (١) التوسع في استخدام أجهزة تستبعد السلاحف في مصايد أسماك الأربيان التي تعمل بطريقة السحب (وضرورة استخدام هذه الأجهزة هي شرط مسبق في ما يتعلق بصادرات الأربيان إلى الولايات المتحدة الأمريكية)؛ و (٢) تشجيع واستخدام الخطاطيف الدائرية في مصايد الأسماك التي تستخدم الخيوط الطويلة في الطبقات السلفية المحيطية. ولم تُعامل حتى الآن أنواع المصيد العرضي الأقل جاذبية (ومن بينها الأحداث) بنفس درجة الكثافة مع أنها هامة اقتصاديا وإيكولوجيا. وفي مصايد أسماك كثيرة، تظل هذه الأنواع مصدرا للنفوق الناجم عن الصيد غير المنظم وغير المبلغ عنه.

كما أفاد الوعي العالمي فيما يتعلق بالمصيد العرضي الطيور البحرية. فخطة العمل الدولية وخطة العمل الوطنية بشأن الطيور البحرية قد حفزتا على إدخال تحسينات في أساليب تجنّب الطيور البحرية في مصايد الأسماك التجارية التي تعمل بالخيوط الطويلة. ولكن مع أن المصيد العرضي غير المبلغ عنه وغير المراقب يشكل عنصرا من عناصر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فإن خطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مالت إلى التركيز على الصيد غير المشروع. وربما كان أفضل سبيل لتحقيق تقدم في إدارة أنواع المصيد العرضي والحد من المرتجعات هو أن يتم ذلك من خلال مبادرة دولية منفصلة ومركزة.

وبالنظر إلى قلة نظم الإدارة الموجودة عالميا التي تنظم أنواع المصيد العرضي التي يُحتفظ بها أو التي تُرتجع، لا سبيل إلى معرفة الحجم الحقيقي للمشكلة. وفي هذا الإطار، يظل النظر إلى جميع الأنواع التي يُحتفظ بها عنصرا من عناصر ترتيبات محددة لإدارة مصايد الأسماك يشكل أولوية بالنسبة لأولئك الذين يسعون إلى إتباع نهج النظم الإيكولوجية في ما يتعلق بمصايد الأسماك. والواقع أن عدم وجود برامج رصد شاملة لتقدير كميات المصيد العرضي وإدماجها في نماذج الأعداد والأنواع المتعددة إنما يعوق بشدة وجود فهم كامل لعواقب المصيد العرضي ولمدى كفاءة التدابير الرامية إلى التخفيف منها.

تربية الأحياء المائية

قبل حوالي عقدين، كان إنتاج تربية الأحياء المائية، عدا عن عدد قليل للغاية من العمليات الكفافية، تحركه السوق إلى حد كبير. ولكن حكومات كثيرة في مختلف أنحاء العالم أخذت في وقت أقرب عهدا تلعب دورا استباقيا بدرجة أكبر في مجال تنمية تربية الأحياء المائية. وقد تغير هذا الدور تدريجيا وأصبح متباينا من حيث طابعه تبعا لأهمية أو إمكانات تربية الأحياء المائية في الحياة الاجتماعية – الاقتصادية لمختلف البلدان.

وحتى عندما تم تعيين تربية الأحياء المائية ضمن القطاعات والصناعات الاستراتيجية، وأقرها واضعو السياسات كمصدر لكسب العيش وكمساهم في النمو الاقتصادي أو الحد من الفقر أو تحسين

ميزان المدفوعات، فإن التوسع الذي شهدته في الآونة الأخيرة ما زال يقف وراءه حافز الربح. ولكنه، في هذه المرة، كان مصحوبا بضلوع حكومي. ففي بعض الحالات تدخلت الحكومات كي توفّر عمدا حوافز ضريبية وحوافز أخرى لمنظمي مشاريع تربية الأحياء المائية. وثمة بعض بلدان في أفريقيا تقوم الآن بصياغة مدونات ضريبية لتربية الأحياء المائية. وواصلت بلدان أخرى الإبقاء على بيئة اقتصادية تمكينية يستطيع فيها منظمو المشاريع أن يتنافسوا، ولكنها تستخدم الآن أدوات الحوكمة الرشيدة للحد من تجاوزات السماح المطلق، بعد أن تعلمت من أخطائها السابقة.

وبالنسبة لمنظمي المشاريع تعني الحوكمة الرشيدة توفير القانون والنظام. وقد تعني، في الممارسة العملية: صياغة إطار تشريعي؛ وكفالة حقوق الملكية؛ وإدارة لوائح تربية الأحياء المائية بشفافية؛ وتجهيز تراخيص تربية الأحياء المائية بسرعة وعدل؛ وتشجيع التنظيم الذاتي من خلال مدونات ممارسة طوعية؛ وتشجيع تكنولوجيات الإنتاج المبتكرة والأقل تلويثا. وقد سنّت بلدان كثيرة، متقدمة ونامية على حد سواء، (أو هي بصدد صياغة) تشريعات ولوائح وطنية في مجال تربية الأحياء المائية تحكم عمليات إصدار التراخيص لتربية الأحياء المائية ورصدها ومراقبتها. وهذه الأدوات القانونية تكفل استناد أي تطوير للصناعة إلى مشروعات قابلة للاستدامة، وأن يكون موقعه ملائما، وأن يجري تنفيذه وفقا لمعايير رفيعة المستوى خاصة بالحماية البيئية والإيكولوجية. وتتناول أغلبية القوانين واللوائح أبعادا عديدة تتعلق بجانب العرض من جوانب تربية الأحياء المائية، بما يشمل التخطيط والوصول، والمياه العادمة، والبذور، والعلف، والاستثمار في تربية الأحياء المائية، والتحكّم في تنقّل الأسماك وفي أمراضها.

ومن حيث التخطيط والوصول إلى موارد الإنتاج، توجد لدى بعض البلدان لوائح بشأن مناطق تربية الأحياء المائية. وبموجب هذه اللوائح لا يمكن أن تجري تربية الأحياء المائية إلا في مناطق محددة، ويتوجب على أي شخص يرغب في ممارسة تربية الأحياء المائية أن يتقدم أولا بطلب للحصول على ترخيص ويتوجب عليه أن يحصل فعلا على ذلك الترخيص. وفي حالات كثيرة، يمكن أن يترتب على العمليات غير المرخصة دفع غرامة أو السجن أو تدمير العملية، أو أي مزيج من تلك العقوبات الثلاث. وفي بعض البلدان، توجد أيضا مناطق يمكن فيها استزراع أنواع محددة؛ حيث يتسنى استزراع أنواع معينة في مناطق معينة فحسب. وسيتمثل التحدي بالنسبة لحكومات كثيرة في الترخيص للمزارع القائمة أو تسجيلها، لاسيما الأعداد الكبيرة من العمليات الصغيرة، التي ربما لا تكون مؤهلة حتى كعملية من عمليات تربية الأحياء المائية. وهذه العمليات، مع أنها صغيرة الحجم، تشكل معا مساحات كبيرة من الأراضي يمكن أن يستمر تأثيرها على القابلية للاستدامة.

وتوجد أيضا قوانين ولوائح بشأن الحصول على المياه واستخدامها، والنفايات. وفي معظم البلدان يقتضي الحق في إقامة أي هيكل إنشائي في مناطق المياه المفتوحة، من قبيل أفخاخ الأسماك وأقفاص الأسماك، أو سد مياه متدفقة من أجل غرض خاص حصري، الحصول على تصريح من السلطة المختصة. ولكن هذه القوانين كثيرا ما يكون من الصعب إنفاذها لأنه لا يتسنى دوما رصد هذه الأنشطة. وفي حالات كثيرة تُدير المجتمعات المحلية و/أو رابطات المزارعين موارد المياه وتحسم الخلافات التي قد تنشأ. ويجري أيضا تشجيع الاستخدامات المتعددة للمياه، من قبيل استزراع الأسماك مع الأرز بطريقة متكاملة، كوسيلة ناجعة لاستخدام المياه الشحيحة وكوسيلة للإقلال إلى أدنى حد من النزاعات. وفي البلدان المتقدمة وفي كثير من البلدان النامية التي تتسم فيها تربية الأحياء المائية بالأهمية، تحدد عموما السلطة الحاكمة خطوطا توجيهية أو معايير لعمليات تصريف المياه العادمة من تربية الأحياء المائية. وفي معظم الحالات، لا تستند هذه الخطوط أو المعايير إلى المخاطر أو التأثيرات التي تحدث عند الحصول على المياه بل تستند إلى أداء التكنولوجيات المستخدمة لمعالجة النفايات والتحكم فيها. وفي حالات كثيرة، اعتُمدت معايير من بلدان أخرى. فعمليات تربية الأحياء المائية التي يُقصد بها تصريف المياه العادمة يجب أن تحصل على تصريح قبل أن تشرع في عملية التصريف. ويحدد التصريح الشروط والقيود التي يجب أن تقوم العملية وفقا لها بالتصريف، وتحدد شروطا لرصد الملوثات والإبلاغ عنها.

ويتزايد تدريجيا التركيز على إنتاج البذور ونوعية البذور في السياسات واللوائح. وتوخيا لزيادة إمدادات البذور، يقدم بعض الحكومات حوافز للمستزرعين في شكل قروض ميسرة أو إعفاءات ضريبية بدلا من البذور المعانة التي تُنتج من مفارخ حكومية (تتقلص تدريجيا المفارخ الحكومية). وهذه الحوافز قد تكون موجهة إلى أنواع بعينها يُرتأى أنها يمكن أن تكون ذات قيمة تجارية. وعملا على تحسين نوعية البذور من القطاع الخاص، يجب، في أماكن كثيرة، أن يكون منتجو البذور معتمدين، وأن تُصاغ وتُنشر معايير لنوعية البذور غالبا ما تكون خاصة بكل نوع على حدة. وتكفل اللجان الوطنية والمحلية المعنية بالتفتيش على البذور وإصدار الشهادات لها تقيّد المنتجين المعتمدين بهذه المعايير. وعلاوة على ذلك، توجد لدى بلدان كثيرة أحكام قانونية بشأن انتقال الأسماك (بما يشمل الزريعات والبذور).

وفي هذه البلدان، يخضع أي إدخال أو استيراد للبيض أو للأسماك الصغيرة أو للزريعات للحجر الصحي لأغراض التقييم واتخاذ قرار بهذا الشأن. وتوجد أيضا لوائح للصادرات. والهدف من ذلك هو حماية وصون الأمن البيولوجي للأحياء المائية والحد، على وجه الخصوص، من انتشار الأمراض داخل الحدود الوطنية وخارجها. وقد وضع بعض البلدان برامج لتنمية وإدارة عمليات التدجين والزريعات في ما يتعلق ببعض الأنواع التجارية. ويتواصل هذا الاتجاه بنجاح كبير. ولكن بالنظر إلى ارتفاع تكاليف رصد وإنفاذ القانون، ما زالت توجد أماكن كثيرة في البلدان النامية تنتقل فيها الحيوانات المائية بحرية، بدون أن تخضع لأي تفتيش أو إصدار شهادات.

وحيثما كانت تربية الأحياء المائية متطورة، فإن الحكومات تركز عموما على نوعية البذور المستخدمة، وتحدد وتتحكم في معايير البذور بوضع لوائح منظمة. إذ يجب استصدار تراخيص للحصول على العلف والمواد المضافة و/أو الخلائط السابقة التحضير المنتجة محليا أو المستوردة. ولكن الرصد، مثله مثل نوعية البذور، يمكن أن يعوقه الافتقار إلى موارد مالية أو إلى أفراد مهرة. وعلاوة على ذلك، ما زالت أغلبية علف الأسماك في البلدان النامية توفرها وحدات صغيرة حرفية لعلف الأسماك لا تتقيد عادة بأي معايير خاصة بالجودة.

وثمة أداة أخرى للحوكمة تستخدمها الحكومات هي تشجيع ودعم الاستثمارات من جانب صغار المستزرعين عن طريق تقديم حوافز اقتصادية لهم (من بينها ائتمانات معانة وقروض بدون ضمانات). ويقدم عدد من البلدان حوافز ضريبية، مثل الإعفاءات أو تخفيضات ضريبة الدخل، وضرائب الأراضي، وضرائب المبيعات، ورسوم الاستيراد، للمستثمرين المحليين والأجانب. كما يشجّع بعض الحكومات الاستثمار الأجنبي ولكن مع وضع حدود لمدى هذه المشاركة الأجنبية. ولكي تكون هذه السياسة سياسة ناجحة فإن الحكومات تكفل عودة رأس المال والأرباح إلى الوطن. وحيثما طُبق ذلك، زادت المشاركة الأجنبية بسرعة، لاسيما في مجال تربية الأحياء المائية في المياه البحرية وفي المياه الضاربة إلى الملوحة.

ويتزايد شيوع حفظ النظام ذاتيا. فالمستزرعون، لاسيما أولئك الذين لهم آفاق زمنية طويلة، يتزايد استنادهم إلى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة لكي يقوموا بوضع ودعم وإنفاذ مدونات للإدارة من أجل التنظيم الذاتي. فقد أدرك معظم المستزرعين أن مصلحتهم تتمثل في الإقلال من التلوث إلى أدنى حد لما للتلوث من تأثير مباشر على عملياتهم. ولكن ثمة حجج تقول إن التنظيم الذاتي والضمانات البيئية، من خلال المدونات الطوعية للسلوك، هي أشكال غير فعالة للحوكمة في ظل غياب التزامات قانونية ملزمة لإنفاذ القواعد. ومع ذلك، هناك قصص نجاح بشأن التنظيم الذاتي الناجع من خلال الإدارة القائمة على مجموعات. وثمة دليل أيضا على أن الامتثال للمدونات الطوعية أدى، بتمكينه لصغار المستزرعين، إلى تحسين الاستدامة البيئية في عملياتهم، الأمر الذي مكّنهم من تحسين فرص وصولهم إلى الأسواق الدولية ومن تحسين قدرتهم على المنافسة.

وبالاستفادة من أخطاء الماضي تركّز الآن بلدان كثيرة، سواء مارست تربية الأحياء المائية في وقت مبكر أو كانت وافدة جديدة على هذا المجال، على الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية. فعلاوة على القوانين واللوائح، ومدونات السلوك الطوعية التي ترمي إلى كفالة السلامة البيئية، يشمل بعض وسائل تحقيق هذا الهدف إتباع أساليب إنتاج مبتكرة وأقل تلويثا، من قبيل تلك التي تقوم على نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية (الذي يركز على الإدارة من أجل الاستدامة). وفي هذا الصدد، استُحدثت أدوات ومؤشرات بهدف تقدير ورصد ليس فحسب تأثيرات تربية الأحياء المائية على البيئة بل أيضا تأثيرات البيئة على تربية الأحياء المائية واختيار مواقعها.

وفي ما يتعلق بتحسين المسؤولية الاجتماعية، تُحدد الحكومات الحد الأدنى لأجور العمال، وتحسّن ظروف عملهم، ونُظم الضمان الاجتماعي الخاصة بهم، وما إلى ذلك من القضايا التي يتبناها كثير من مجموعات الضغط على الحكومات. وبدأت نظم إصدار الشهادات من أجل ممارسات ومنتجات تربية الأحياء المائية تشمل معايير لرصد المسؤولية والعدل الاجتماعيين.

ويحقق البعد الدولي الخاص بحوكمة تربية الأحياء المائية.مزيدا من الانتشار بصورة مطردة فعلى سبيل المثال، توجد لدى الاتحاد الأوروبي تشريعات بشأن تربية الأحياء المائية وسلاسل قيمتها. وتشمل هذه التشريعات لوائح بشأن المواد المضافة للأغذية، والأمراض الحيوانية، والبيئة، والوسم والتعبئة، والتسويق، والبحوث، وتدابير النظافة والصحة، والهياكل، والبلدان الثالثة. وهذه اللوائح واجبة التطبيق مباشرة وملزمة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدون الحاجة إلى سن أي تشريع وطني موازٍ. وتوجد أيضا مصفوفة واسعة من الاتفاقات والمعايير والإجراءات الدولية بشأن جوانب مختلفة من تربية الأحياء المائية وسلاسل قيمتها في أماكن أخرى. والامتثال لبعض هذه الاتفاقات والمعايير والإجراءات إلزامي، وتتمتع السلطات المختصة المعترف بها بصلاحية التحقق من الامتثال لهذه الشروط.

والواقع أن الافتقار إلى القدرة المالية وإلى القدرات البشرية الماهرة لوضع لوائح في البلدان النامية ورصدها وإنفاذها يمكن أن يهدد جزئيا الجهود الرامية إلى حوكمة تربية الأحياء المائية على النحو الصحيح، الأمر الذي يحد من تنميتها في بلدان كثيرة. وتوجد أيضا لدى معظم البلدان موارد مالية محدودة لرصد اللوائح وإنفاذها. ولا يوجد أي دليل على أن هذا الوضع سيتحسن قريبا، لاسيما في البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من صغار المستزرعين. ومع ذلك لا تزال هناك فرص للحوكمة الذاتية، بتمكين صغار المزارعين عن طريق تنظيم صفوفهم في مجموعات، غير أن تحقيق كامل إمكاناتهم يقتضي بذل جهود كبيرة. فمن الممكن سن سياسات ولوائح ولكن ما لم يتوافر عدد كافٍ من الموظفين الحكوميين ذوي المهارات المناسبة من ناحية، وما لم تتوافر الموارد المالية اللازمة لرصد تلك السياسات واللوائح وإنفاذها من ناحية أخرى، فإنها ستظل غير فعالة. وحقيقة الأمر هي أن الافتقار إلى الموارد اللازمة للرصد والإنفاذ قد لا يكون أقل أهمية من الافتقار إلى التشريعات أو اللوائح.

وثمة حالات كثيرة تكون فيها اللوائح مرهقة بشكل مفرط. فالتنظيم المفرط يخنق روح المبادرة إلى إقامة مشاريع ويخنق الحافز الذي يدفع إلى القيام بذلك، وهما العنصران الضروريان لنجاح تربية الأحياء المائية. وتجنبا للتنظيم المفرط، يستخدم واضعو السياسات عددا من الخيارات، من بينها التشاور مع المستزرعين وغيرهم من أصحاب المصلحة، ويجرون استعراضا إلزاميا لتكاليف وفوائد اللوائح قبل سنها.

ولا يقتصر الأمر على احتمال أن يعوق عدد اللوائح تنمية تربية الأحياء المائية، وذلك لأن الوقت الذي تستغرقه عملية تنفيذ اللوائح يمكن أن يكون له تأثير مماثل. ومن أمثلة ذلك الالتزام بالحصول على تصاريح أو تراخيص، وهو ما أصبح الآن شائعا في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فتبعا للبلد، قد يستغرق الحصول على تراخيص جديدة للاستزراع مدة تتراوح من ثلاثة أشهر إلى عدة سنوات. وتوخيا لتسريع الاستجابة لطلبات الحصول على تراخيص، يفرض بعض البلدان قيودا زمنية على النظر في الطلبات المقدمة. وفي هذه البلدان يتعين إصدار قرار في غضون مهلة زمنية محددة؛ وإلا أصبح لدى الطالب تصريح بحكم الواقع.

التجارة وإعانات مصايد الأسماك

يجري التفاوض في منظمة التجارة العالمية على نظم جديدة تحكم استخدام الإعانات في قطاع مصايد الأسماك. وهذا يأتي تنفيذا للإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي يكلِّف المشاركين بأن "يوضحوا ويحسّنوا نظم منظمة التجارة العالمية بشأن إعانات مصايد الأسماك، آخذين في الاعتبار أهمية هذا القطاع للبلدان النامية" (الفقرة ٢٨، ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١). وقد تحقق قدر كبير من التقدم منذ بدء المفاوضات. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، قدم رئيس المجموعة التي تتفاوض بشأن إعانات مصايد الأسماك مشروع نص من الرئيس. ويقترح مشروع النص ذلك فرض حظر عام على الإعانات التي تساهم في الصيد المفرط والقدرة المفرطة. كما يقترح استثناءات عامة من الحظر بالنسبة لجميع الأعضاء في المنظمة ومنح معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان النامية. إلا أن الاستثناءات العامة والمعاملة الخاصة والتفاضلية مشروطة بوجود نظام لإدارة مصايد الأسماك لدى أعضاء المنظمة يرمي إلى منع الصيد المفرط. ويقترح النص المقدم من الرئيس أن يُخطر أعضاء المنظمة الراغبين في منح إعانة من شأنها أن تندرج في إطار أحكام الاستثناءات العامة أو المعاملة الخاصة والتفاضلية منظمة الأغذية والزراعة بنظم الإدارة الموجودة لديهم. ومن المقترح أن تُجري منظمة الأغذية والزراعة وقتئذ استعراض نظراء لنظام الإدارة قبل منح الإعانة. ولكن من الجدير بالذكر، في هذه المرحلة، أن المفاوضات في منظمة التجارة العالمية ما زالت جارية. وعند اختتام المفاوضات المتعلقة بإعانات مصايد الأسماك، سيوضح النص الذي يُتفق عليه دور منظمة الأغذية والزراعة المقصود وطابع استعراض النظراء.

وفي أعقاب انضمام الصين وفييت نام إلى منظمة التجارة العالمية في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ على التوالي، أصبحت البلدان المنتجة والمستوردة والمصدرة الرئيسية للأسماك، جميعها، أعضاء في المنظمة، باستثناء الاتحاد الروسي. أما البلدان اللذان من المتوقع التصديق في عام ٢٠٠٨ على انضمامهما فهما الرأس الأخضر وأوكرانيا. وبالتوازي مع الزيادة في عضوية منظمة التجارة العالمية، بدأ نفاذ عدد من الاتفاقات التجارية الثنائية ذات الأهمية الكبيرة لتجارة الأسماك. ولم يتضح حتى الآن التأثير الكامل لهذه الاتفاقات الثنائية والاتفاقات التجارية الإقليمية، علاوة على (أو بدلا من) الاتفاقات المتعددة الأطراف الأوسع نطاقا. ويجري التفاوض على المستوى الإقليمي على اتفاق تجاري ذي أهمية كبيرة لتجارة الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك بين ستة أقاليم في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي من

ناحية، والاتحاد الأوروبي من الناحية الأخرى. وكان القصد من ذلك هو التوصل إلى اتفاقات شراكة اقتصادية إقليمية ووضْع تلك الاتفاقات موضع التطبيق اعتبارا من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. والموعد النهائي هام، لأن التنازل الممنوح من منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بالأفضليات في اتفاق كوتونو انتهى مفعوله في نهاية عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، كان إقليم واحد فقط، هو الكاريبي، قد أبرم اتفاق شراكة اقتصادية كاملا مع الاتحاد الأوروبي بحلول الموعد النهائي.

ورغم أن أقل البلدان نموا من جميع الأقاليم ما زالت تستفيد من أفضليات الوصول الحر إلى سوق الاتحاد الأوروبي في إطار مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة"، فإن هذا لا ينطبق على البلدان التي لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نموا. ولذا، فقد دخلت كثرة من تلك البلدان في اتفاقات مؤقتة مع الاتحاد الأوروبي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كان ما مجموعه ٣٥ بلدا من بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي قد دخلت في اتفاقات كاملة أو مؤقتة. ويتضمن بعض هذه الاتفاقات أيضا أبوابا بشأن التنمية والتعاون في مجال مصايد الأسماك. وباستطاعة البلدان التي ليست من أقل البلدان نموا والتي لم توقع على اتفاقات مؤقتة أو كاملة أن تواصل التصدير إلى سوق الاتحاد الأوروبي في إطار نظام الأفضليات المعمم الخاص بالاتحاد. بيد أن هذا سيفضي إلى ارتفاع رسوم الواردات من هذه المنتجات اعتبارا من نهاية عام ٢٠٠٨ فصاعدا.

الهوامش

١ انظر، على وجه الخصوص، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٢. حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ٢٠٠٢، الإطار ٢ صفحة ٩. روما.

٢ بمقارنة بيانات عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، ارتفع عدد أصناف الأنواع المدرجة في قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة من ٦٨ إلى ١٢٠، وانخفض المصيد غير المحدد المبلغ عنه على مستوى أعلى من مستوى الأسرة من ٦٨,٣ إلى ٥٧,١ في المائة.

٣ مصطلح "الحيوانات المائية الأخرى" يشمل أيضاً البرمائيات (الضفادع) والزواحف (السلاحف). وتوخياً للاختصار، يُشار إلى تلك الحيوانات فيما بعد على أنها "الأسماك والقشريات والرخويات" أو "الإمدادات من أسماك الطعام" أو "الحيوانات المائية".

٤ تضاهي الأقاليم تلك المعروضة في قسم "التوقعات" في هذه الوثيقة.

٥ مع أن أسماك بلح البحر والمحار عالية الثمن بحسب كيلو غرام اللحم منها، فإنها منخفضة القيمة نسبياً من حيث القيمة لكل كغم من الحيوانات الكاملة، وذلك لأن وزن الصدفة يمكن أن يشكّل نسبة مئوية كبيرة من مجموع الوزن (الحي). وإحصاءات إنتاج تربية الأحياء المائية يُبلغ عنها كوزن حي.

٦ لا تشمل الأرقام الواردة في بقية هذا القسم إنتاج النباتات المائية.

٧ منظمة الأغذية والزراعة. *Prospective analysis of aquaculture development: the Delphi method*. الوثيقة الفنية لمصايد الأسماك رقم ٥٢١، روما. (ستصدر لاحقا).

٨ "سفينة المارو" هي سفينة يابانية تعمل جزئياً بطاقم غير ياباني.

٩ تضم المنطقة الاقتصادية الأوروبية ١٨ بلداً من البلدان الأعضاء الـ ١٥ في الاتحاد الأوروبي (إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وآيرلندا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا واليونان) إلى جانب آيسلندا وليختنشتاين والنرويج.

١٠ الأعضاء العشرة الجدد في الاتحاد الأوروبي هم: إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا. ولا تتاح بيانات عن أساطيل البلدان غير الساحلية (الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا).

١١ فيما يتعلق بأعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية الـ ١٨، ليس متاحا أي إبلاغ عن أساطيل البلدان غير الساحلية (لكسمبرغ وليختنشتاين والنمسا).

١٢ كانت دراسات الحالة الخمس هي: حالة واتجاهات موارد مصايد أسماك بحيرة كونستانس (بقلم R. Rösch)؛ وحالة واتجاهات مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا (بقلم J. Kolding وO. Mkumbo) ؛ وحالة واتجاهات موارد مصايد الأسماك في حوض الأمازون في البرازيل (بقلم M.L. Ruffino)؛ ومصايد أسماك تونل ساب، استناداً إلى بيانات مقدمة من معهد البحث والاستحداث بشأن مصايد أسماك المياه الداخلية (كمبوديا) وهيئة نهر الميكونغ؛ واستعراض مصايد أسماك قيرغيزستان (الذي أُعد في إطار مشروع GCP/GLO/162/EC). وتعتزم منظمة الأغذية والزراعة أن تنشر دراسات الحالة الخمس كاملة.

١٣ J. Kolding, P. van Zwieten, O. Mkumbo, G. Silsbe and R. Hecky. 2008. Are the Lake Victoria fisheries threatened by exploitation or eutrophication? Towards an ecosystem based approach to management. *In* G. Bianchi and H.R. Skjoldal, eds. *The ecosystem approach to fisheries*. CABI Publishing (تحت الطبع).

١٤ في حالة إدراج مصايد أسماك المصبّ، تكون عمليات الإنزال على البر في العقد الماضي قد بلغت في المتوسط ٢٣ في المائة.

١٥ يعتمد التقدير على مسوح للاستهلاك (K.G. Hortle. 2007. *Consumption and the yield of fish and other aquatic animals from the Lower Mekong Basin*. MRC Technical Paper No. 16. Vientiane, Mekong River Commission). ومعظم الأسماك يجري صيدها بواسطة مصايد أسماك كفافية، ولكن يجري أيضاً صيد تجاري كبير، لاسيما في كمبوديا وفييت نام.

١٦ الداي هو شبكة كيسية أو شبكة سحب ثابتة.

١٧ وجود مساحة مغمورة أكبر يؤدي إلى زيادة كل من موئل الأسماك وتوافر الغذاء.

١٨ منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٧. تقرير التجارة العالمية، ٢٠٠٧، جنيف.

١٩ تختلف أرقام الواردات من الأسماك عن أرقام الصادرات من الأسماك لأن الأولى يُبلغ عنها عادة شاملة التكلفة والتأمين والشحن، بينما يُبلغ عن الصادرات بحسب قيمة التسليم على ظهر السفينة.

٢٠ القد والأنواع ذات الصلة.

٢١ تستند الإحصاءات المُبلغ عنها في هذا القسم إلى بيانات نُشرت في منظمة الأغذية والزراعة. *Fish and fishery products. World apparent consumption statistics based on food balance sheets. Revision 9: 1961-2005*. نشرة المنظمة عن مصايد الأسماك رقم٨٢١، روما (ستصدر لاحقا). وقد تحدث بعض التباينات مع الأقسام الأخرى التي تورد بيانات أتيحت لمنظمة الأغذية والزراعة في وقت أقرب عهداً. وتشير بيانات كشف حساب الأغذية التي حسبتها منظمة الأغذية والزراعة إلى "متوسط الأغذية المتاحة للاستهلاك"، وهو لا يساوي، لعدد من الأسباب (منها مثلاً الهدر على مستوى الأسرة المعيشية)، متوسط المتناول من الأغذية أو متوسط استهلاك الأغذية. وجدير بالذكر أن إنتاج مصايد الأسماك الكفافية وكذلك التجارة الحدودية بين بعض البلدان النامية يمكن تسجيلهما بطريقة غير صحيحة وقد تفضي لهذا السبب إلى تقدير الاستهلاك تقديراً أقل مما يجب.

٢٢ يشير مصطلح "الأسماك" إلى الأسماك والقشريات والرخويات بما يشمل الضفادع والسلاحف، مع استبعاد التماسيح العادية والتماسيح القاطورية والثدييات المائية والنباتات المائية.

٢٣ يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة على الموقع: http://esa.un.org/unup/.

٢٤ في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، عقد البنك الدولي والاتحاد الدولي لصون الطبيعة أول حلقة عمل عالمية بشأن الفساد في مجال مصايد الأسماك (Fisheries and Corruption – from bad to worse, Washington, DC, 30–31 January 2008). وقد تناولت الحلقة قضايا واسعة النطاق تشمل: أنواع الفساد في مجال مصايد الأسماك؛ والفساد وتخصيص الموارد؛ والفساد على امتداد سلاسل القيمة؛ والفساد والتواطؤ العابران للحدود؛ وحدود المناورات السياسية الرشيدة في مجال الأسماك. ونظر الاجتماع أيضاً في استراتيجيات الحوكمة ومكافحة الفساد وكيفية القضاء على الممارسات الفاسدة. وبالمقارنة، تُدرس وتوثّق جيداً إلى حد كبير قضايا الحوكمة والفساد في قطاع الأخشاب.

٢٥ وضعت قلة قليلة للغاية من البلدان خطط عمل وطنية لإدارة قدرة الصيد، على النحو المطلوب في خطة العمل الدولية لإدارة قدرة الصيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٩. ومن المرجح أن هذه الخطة الدولية هي الأقل تنفيذاً بين خطط العمل الدولية الأربع، مما يظهر إلى حد كبير العواقب السياسية لبرامج خفض الأساطيل. وتشير البيانات المتاحة لمنظمة الأغذية والزراعة إلى أنه تم وضع حوالي عشر خطط عمل وطنية بشأن قدرة الصيد. ولا توجد معلومات كثيرة عن مدى تنفيذ خطط العمل الوطنية هذه.

٢٦ اعتمدت حلقة العمل التشاورية الإقليمية لإدارة قدرة الصيد والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الإقليم الآسيوي التي عُقدت عام ٢٠٠٧ نداء للعمل اتُفق فيه على أن قدرة الأساطيل المفرطة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يهددان التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، وأن المعالجة الاستباقية للقدرة وللصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تحقق فوائد ملموسة في قطاع مصايد الأسماك كله وفي الاقتصاد عموماً. انظر منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٧. *Managing fishing capacity and IUU fishing in the Asian region*. AFPIC Regional Consultative Workshop. RAP publication 2007/18. Bangkok.

٢٧ يعترف الاتحاد الأوروبي بهذا الوضع في إطاره السياساتي والقانوني الجديد لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ففي نشرة إعلامية صدرت بتاريخ ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧، أشار الاتحاد إلى أن "التعاون مع الشركاء ما زال حيوياً في أي محاولة للقضاء على الجريمة الدولية. ولهذا السبب، وعلاوة على التدابير الجديدة التي نتخذها في إطار الاتحاد الأوروبي، سيكون التعاون المكثف مع شركائنا الدوليين أساسياً لنجاحنا، وكذلك تقديم الدعم للبلدان النامية لحماية مواردها من مزيد من النهب". ومضت النشرة الإعلامية تقول إن: "مكافحة الصيد غير القانوني مكافحة فعالة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي هائل على بلدان نامية كثيرة، وعلى اقتصاداتها ومواردها الطبيعية. ولذا سيُعد الاتحاد الأوروبي، في إطار كل من سياسته المشتركة لمصايد الأسماك وتعاونه الإنمائي، سلسلة من التدابير المصاحبة في العامين المقبلين لمساعدة البلدان النامية على مكافحة عمليات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مكافحة أكثر فعالية."

٢٨ ينبغي أن يكون بناء القدرات نشاطاً مستمراً بسبب استمرار فقدان الموارد البشرية المدرّبة. ففي بعض البلدان، ومن بينها الدول الجزرية الصغيرة النامية، كثيراً ما تكون "هجرة الأدمغة" من القطاع العام إلى القطاع الخاص وإلى الخارج حادة، مما يقتضي مواصلة بناء القدرات بصفة منتظمة تقريباً.

٢٩ يتمثل الغرض من استعراضات الأداء في تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف وثغرات الأداء. وتوفر توصيات تلك الاستعراضات، في جملة أمور، إرشاداً بشأن التدابير التصحيحية لتحسين أداء المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وتنطوي إجراءات تنفيذ التوصيات، التي تتوقف على إرادة واتفاق الأعضاء، على احتمال أن تكون خلافية وصعبة.

٣٠ أُنشئ المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي بموجب اتفاقية داكار لعام ١٩٩١ لتعزيز التعاون بشأن إدارة مصايد الأسماك وتنميتها في غرب أفريقيا. ولعب المؤتمر دوراً هاماً في اجتماعات إقليمية عديدة تتعلق بقضايا مختلفة بشأن مصايد الأسماك من بينها التعاون الإقليمي في مجالات الرصد والمراقبة والإشراف. وتمتد ولاية المؤتمر القضائية من المغرب إلى ناميبيا، ومن ثم فهو المنظمة الوحيدة التي تشمل إقليم غرب أفريقيا بأكمله، وإن كان باب المشاركة فيه ليس مفتوحاً سوى للدول الساحلية فقط.

٣١ البلدان الأربعة المعنية هي الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٣٢ يرمي نظام رصد موارد مصايد الأسماك إلى التجميع بصورة منهجية لمعلومات شاملة ويمكن الاعتماد عليها بشأن مصايد الأسماك وموارد مصايد الأسماك على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويعمل هذا النظام، الذي يمثل مبادرة من جانب منظمة الأغذية والزراعة، في شراكة مع المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك.

٣٣ ضمت هذه المنتديات الدولية الجولة السابعة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (مقر الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١١–١٢ مارس/آذار ٢٠٠٨).

٣٤ تمثّل منطقة هيئة مصايد أسماك غرب ووسط المحيط الهادي أكثر من ٥٠ في المائة من مصيد العالم من التونة. وكانت تدابير الإدارة التي رُفضت تسعى إلى الحد من: (١) تأثير الصيد بالشباك العمودية الكيسية الضخمة على صغار الأسماك الكبيرة الأعين والصفراء الزعانف؛ (٢) المصيد بالخيوط الطويلة من الأسماك الكبيرة الأعين الناضجة.

٣٥ تشمل المبادرة المتعلقة بالاجتماع الوزاري الإقليمي المعني بتعزيز ممارسات الصيد الرشيد، بما في ذلك مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الإقليم، بلدان جنوب شرق آسيا وكذلك استراليا وبابوا غينيا الجديدة وتيمور – ليشتي. وهي نوع مثير للاهتمام من أنواع التعاون من حيث أن المبادرة تشمل إقليمي آسيا والمحيط الهادي.

٣٦ انظر على سبيل المثال الهامش ٢٦. وانظر أيضاً المعهد الملكي للشؤون الدولية في المملكة المتحدة (Chatham House). 2008. *The growth and control of international environmental crime – summary report*. London.

٣٧ على سبيل المثال، في جزر المحيط الهادي، يتزايد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مع تدني أرصدة التونة في أنحاء أخرى من العالم. وهذا الصيد تقوم به سفن أعضاء وغير أعضاء في هيئة مصايد أسماك غرب ووسط المحيط الهادي. ويقدّر أن مصيد ذلك الصيد في منطقة تلك الهيئة ربما يصل إلى نسبة قدرها ١٠ في المائة من المصيد المبلغ عنه، أي ربما يكون مجموعه ٢٠٠ ٠٠٠ طن. (تلخيص لمعلومات من مقابلة مع المدير التنفيذي لهيئة مصايد أسماك غرب ووسط المحيط الهادي، في *Islands Business*، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧).

٣٨ من المتوقع أن تقدم نتيجة مشاورة أولية جرت في مارس/آذار ٢٠٠٨ بشأن مسؤولية دولة العلم وكانت بقيادة حكومتي آيسلندا وكندا مساهمة في مشاورة خبراء لمنظمة الأغذية والزراعة ستجري قبل اجتماع لجنة مصايد الأسماك في عام ٢٠٠٩.

٣٩ توجد درجة قبول دولي عالية لكون البلدان حرة في تقييد أو حظر استيراد الأسماك التي يجري صيدها في إطار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وذلك لأنه يعتبر معادلاً لناتج مسروق. ولا يشكّل تقييد الواردات من هذه الأسماك عائقاً أمام التجارة الدولية، واتخاذ إجراء من هذا القبيل من شأنه أن يعتبر متسقاً مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

٤٠ M. Gianni، ٢٠٠٤. الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتكلفته لبلدان علَم الملاءمة. ورقة عُرضت في المشاورة عن أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ١٩–٢٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٤، باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤١ بدأ اعتباراً من ١ مايو/أيار ٢٠٠٧ سريان شرط تقديم دول العَلم شهادة تفيد بأن جميع الأسماك المستوردة جرى صيدها بطريقة مشروعة. ويفرض الآن جميع أعضاء هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي ذلك الشرط في ما يتعلق بالواردات من الأسماك المجمدة.

٤٢ في ما يتعلق بتعزيز المعلومات والمعرفة، أوصت مشاورة الخبراء بأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها من الآليات ذات الصلة، بما يلي: إجراء استعراض عالمي للصيد العميق في أعالي البحار؛ واستعراض المسائل القانونية المتعلقة

بإدارة هذا الصيد؛ وإجراء بحوث ترمي إلى إعادة تشكيل البيانات التاريخية بشأن الصيد العميق في أعالي البحار، وتحليل تلك البيانات؛ وتحديد وتشجيع الطرق الفعالة بالنسبة للتكلفة لإجراء بحوث بشأن مصايد الأسماك والموائل؛ ومعالجة مسألة تعريف الصيد المدمّر في أعماق البحار وتوفير مزيد من الإرشاد بشأن الحد من هذه الممارسات.